جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل

2010-2002

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:تحليل السياسات خارجية .

إعداد الطالبة:

بن عبيلة نصيرة

إشراف الأستاذ :

أ/ بن مرار جمال

لجنة المناقشة

أ/ ملاح نصيرة	رئيسا
أ / بن مرار جمال	مشرفا
أ / فخر الدين ميهوبي	عضوا مناقشا

2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لاتطيب الخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل فنشكره ونحمده سبحانه وتعالـــى.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة و كشف الغمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ"بن مرار جمال" الذي ساعدني كثيرا في كل خطوات إنجاز هذه الرسالة إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وكل ماوجهته من صعوبات هان بفضل توجيهاتهم ونصائحهم القيمة التي كانت لي عونا في إتمام العمل.

إهداء

-بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الإيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم والإمام المصطفى سيدنا **محمد صلى الله عليه وسلم**.

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى **والدتي العزيزة**.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى **والدي العزيز**.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي الغالي"حميد" الذي ساعدني طول هذا المشوار وإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق إلى نسرين،شهرزاد،عائشة وكنزة

إلى كل قسم العلوم السياسية

نصيرة

الخـطـة

مقدمة:

الفصل الأول :الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول:محددات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني:مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثالث:مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

المبحث الرابع:أهداف السياسة الخارجية التركية.

الفصل الثاني:واقع العلاقات التركية الإسرائيلية2002-2010

المبحث الأول: السياق التاريخي لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والدبلوماسية.

المبحث الثالث:العلاقات العسكرية والأمنية.

المبحث الرابع:العلاقات الإقتصادية والتجارية

الفصل الثالث:مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: سيناريو الوضع القائم

المبحث الثاني: سيناريو تحسين العلاقات

المبحث الثالث: سيناريو القطيعة بين البلدين

الخاتمة

الفـــصـــــل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية

تمهيد:

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على مبادئ و أهداف كونت بمجموعها نظرية سياسية مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا في 2002 التي استندت على فهم جديد البيئتين الإقليمية و الدولية على حد سواء و التي أفرزت توجيها إسلاميا لدى الرأي العام التركي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

أ/ المحددات الداخلية و الخارجية:

تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية .

إن وفرة الموارد و الحجم و الأرض القابلة للزراعة و الموقع سواء كان الموقع الفلكي وفقا لدوائر العرض و خطوط الطول و موقع الدولة و هذا بالنسبة لتوزيع اليابسة و الماء بالإضافة إلى الموقع وفقا لعلاقاتها بالدول الأخرى.

– و تؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة و على الدور الذي تستطيع أن تلعبه في الشق الدولي فتؤثر الموارد التي تملكها الدولة في ثروتها و في قدرتها على اتباع سياسة خارجية مؤثرة و فعالة و لقد شكل موقع تركيا الجغرافي ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، و لا شد المعطيات الجغرافية القائمة اليوم على هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي و الارتقاء به نحو العالمية.

1– المحددات الداخلية:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي[1]

تقع تركيا في قلب لمحال الجغرافي المصطلح عليه تسمية أوراسيا، حيث تفصل تركيا ما بين القارة الآسيوية و الأوروبية، و تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية (تتكون في معظمها من الأناضول)، التي تظم 97% من البلاد بمضيق البوسفور و بحر مرمرة، و مضيق الدردنيل، و التي تشكل معا ارتباط المياه بين البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط، تركيا الأوروبية(شرق تراقيا رومانيا أو شبه جزيرة البلقان).

1– علي حسين باكير: تركيا: الدولة و المجتمع المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي: الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008، ص 20.

تتميز تركيا بشكل مستطيلي بطول 1.600 كم^2 و العرض 800 كم^2، تقع ما بين خطي عرض، 35 درجة، و 43 درجة شمالا و خطي طول 25 درجة، و 45 شرقا، تمثل تركيا المركز السابع عالميا من حيث المساحة حيث تبلغ 783562كم^2.

و محاطة بالبحار من ثلاث جوانب، بحر إيجه من الغرب، و البحر الأسود في الشمال

و البحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب و أيضا بحر مرمرة في الشمال الغربي من البلاد، هذا ما أدى أن يتيح لها الدخول إلى قوة مائية بالإضافة إلى كونها قوة قارية، و هذا الموقع يعطيها فرصة ليكون لها دور في ظل الموارد الطبيعية من الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية إلى أسواق النفط الأوروبية [1]

- تحد الجمهورية التركية 08 دول مشتركة و مختلطة على الحدود، في الجنوب الشرقي تحدها جورجيا و أرمينيا و أذربيجان، في الشرق إيران، في الغرب اليونان، في الشمال الغربي بلغاريا و في الجنوب سوريا و العراق.

- فوضعها هذا يعطيها موقعا استراتيجيا حيويا و مهما سواء كان ذلك من ناحية الملاحة البحرية التجارية أو عسكرية، حيث أنها تسيطر بموقعها و تتحكم بمقدرات الارتباط للملاحة البحرية، كما أن موقعها البري المحاذي لروسيا بصورة خاصة و للأقطار الأخرى التي سبق ذكرها قد أعطى تركيا مكانة إستراتيجية عالمية، و هذا ما نراه منطبقا على أهمية تركيا في المخططات الجيوبوليتكية الدولية من خلال الانضمام إلى الأحلاف مثل حلف الناتو.

المطلب الثاني: العوامل البشرية

- تعتبر البنية السكانية الشابة و الديناميكية لتركيا عنصرا هاما من مقاييس القوة التي لابد أن تؤخذ في الحسبان.

[1]- علي حسين باكير:نفس المرجع، ص 21.

- حيث تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان، و يبلغ عدد سكانها 73.619392 سنة 2005 بمعدل نمو 1.4%، و يؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي و الدولي في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية و الدينية، إذ يعتبر العنصر السكاني كأحد العناصر الثابتة التي لا تتغير خلال مرحلة قصيرة الأمد، التي تؤثر في البناء النوعي و الصناعي للدولة، و يمكن أن تظهر إستراتيجية ناعة الدفاعية في أحسن حالاتها إذا ما استخدم العامل السكاني مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية بشكل مناسب.

- تتميز التركيبة العمرية للسكان بأغلبية الطابع العمري الشباب كما يظهر من خلال النسب التالية[1]:

التركيبة العمرية	النسبة	الذكور	الإناث
14 ـ 0	%25	10.660110	10.179850
25 ـ15	%16.8	6.989099	6.709480
54 ـ 25	%42.9	17.650390	17338730
64 ـ 55	%8.1	3.289605	3.291199
65 سنة فما فوق	%6.6	2.517219	2.517219

- أما فيما يتعلق بالتركيبة العرقية و الدينية للسكان في تركيا فهي تتميز بتنوعها، فرغم كون معظم سكان الجمهورية من المسلمون بنسبة 99.8% (أغلبية نسبية) إلا أن البلاد ظلت متعددة الأعراف و إلى جانب الأتراك من السنة و العلويين.

1-أحمد داوود أوغلو:العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي و قارة عبد الجليل، الدوحة، الدار العربية للعلوم، ط2، 2011، ص 42

يمثل الأتراك 70 ـ 75 % و يمثل الأكراد أكبر أقلية بنسبة 18 %، في حين يمثل الأقليات الأخرى 07 ـ 12 % كأرمينيا، يونان، بلغاريا، البوسنة.

المطلب الثالث: العامل الثقافي

– تعتبر الهوية و المرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط مابين المعطيات الثابتة و المعطيات المتغيرة، و هي الهوية أو مرجعية العنصر البشري (السكان) الذي يتواجد في مكان ما (جغرافيا) و داخل بعد زمني معين (التاريخ) و يمتلك بناء ثقافيا لبنائه العناصر النفسية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تستند إلى قيم هذا العنصر البشري، القيم التي انبثقت عن هويته و إحساسه بجذوره و مرجعيته.

بالرغم من أن العنصر البشري يدخل ضمن المعطيات الثابتة فإنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة.

إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية و حسا مرجعيا ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان و المكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية يمكنها أن تحقق إنفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار.

و هذا ما عملت تركيا الاستثمار فيه كفاعل قوة و نفوذ في سياساتها الخارجية و في علاقاتها مع الدول الأخرى و خاصة دول الجوار الإقليمي و ذلك بإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية و ما حملته من حضارة و ثقافة[1].

1-– رانير هيرمان: تركيا بين الدولة الدينية و الدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة: علال عادل، مركز المحروسة للنشر و الخدمات و المعلومات، ط1، 2012-1، ص 20.

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي

أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصرا مهما من عناصر إستراتيجياتها، حيث تكاد تركيا تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة و هو الماء و الغذاء.

فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية و الزراعية و هذا بالإضافة إلى تمتعها بموارد طبيعية و ثروات معدنية أخرى كثيرة، بالرغم من افتقار تركيا إلى كميات معتبرة من النفط و الغاز إلى جانب قطاع الزراعة الذي يشغل حوالي 25% من اليد العاملة في تركيا و قطاع الصناعة الذي يشغل 26.2% من اليد العاملة و قطاع الخدمات بنسبة 48.4%.

يقوم الاقتصاد التركي على سياسة السوق الحرة و قد استهدفت الإصلاحات أساسا بتحقيق الحرية الذاتية و التجارية بشكل أساسي، و الحد من دور الدولة، و هذا ما زاد من استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعة و النقل و الاتصالات، مما أدى إلى توسيع إنتاج السوق ليتجاوز قطاع النسيج و الألبسة إلى صناعات أخرى مثل السيارات و الإلكترونيات و الحديد و الماء و المواد الغذائية و غيرها.

بالتالي يتسم الاقتصاد التركي بأكثر من السمات الاقتصاد في المجتمع، حيث عملت الحكومة التركية على التحديث و الإصلاح من خلال عديد الإصلاحات السريعة و قانونية و إدارية في مجال البناء الاقتصادي للدولة[1].

المطلب الخامس: القدرات العسكرية التركية.

تعتبر القوة العسكرية التي تمتلكها المؤسسة العسكرية في تركيا و التي تعد واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي، و هي أقدم و الأكثر تنظيما في تاريخ الدولتين العثمانية و التركية و كانت في الواقع و ما تزال عماد

[1] علي حسين باكير،المرجع السابق،ص24.

الدولة و هي المؤسس للدولة الحديثة، فقد استلزم الموقع الجيولولتكي لتركيا في أحد أكثر الشركات الأمنية في العالم، بالإضافة إلى دورها في الحرب الباردة كخط أساسي لتطوير قدرات عسكرية واسعة.

إذ يعتبر الجيش التركي من أكبر الجيوش في العالم و هو يمثل ثامن أكبر جيش عالميا، و ثاني أكبر جيش بعد الو.م.أ في حلف الشمال الأطلسي، و هو يمثل بالنسبة لتركيا ضمان الاستمرارية، وقد لعبت تركيا بفضل موقعها الجغرافي و قدرتها العسكرية دور الحليف الإستراتيجي مع الدول الأوروبية في مواجهة الخطر السوفياتي أثناء الحرب الباردة.

تحتل القوات المسلحة التركية مكانة مميزة داخل الدولة التركية و داخل المجتمع التركي عموما، هذه المكانة المميزة تعود إلى الإمبراطورية العثمانية التي سبقت الجمهورية التركية الحديثة، و أسلم هذا الحال إلى غاية القرن العشرين فمنذ تأسيس الجمهورية في 1923 اعتبرت القوات المسلحة نفسها حارس الجمهورية التركية.

على الرغم من الإصلاحات التي استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية و القانونية، إلا أن تركيا بفضل هذه القدرات العسكرية استطاعت أن تفرض نفسها كقوة مؤثرة في الساحة الإقليمية و الدولية و أن تقيم العديد من التحالفات و الاتفاقيات[1].

2/ المحددات الخارجية.

أ/ العلاقات التركية الأمريكية:

1 – محمد عبد العاطي التلولي: السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002– 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 51، 52.

اتسمت علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بـ يء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان و سياسة الاحتواء الأمريكية.

و تركيا تعد أحد المداخل الأساسية لفهم التوجهات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ليس فقط بسبب البعد الجيواستراتيجي لتركيا الذي جعل منها دولة حاسمة في المجال الجيواستراتيجي و نقطة ارتكاز إستراتيجية حيوية، و إنما لقدرة تركيا على أن تكون الحليف الإستراتيجي و الشريك الأمثل للولايات المتحدة، الأمر الذي دفع أنقرة و واشنطن للدخول في شراكة إستراتيجية طويلة المدى شكلت العمود الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

فالعلاقات الثنائية بين تركيا و الولايات المتحدة عرفت نوعا من التوتر إثر رفض البرلمان التركي سنة 2003 السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق عبر الأراضي التركية

و عرفت العلاقات بين أنقرة و واشنطن تحسنا إثر وصول أوباما إلى الحكم حيث قام بزيارة إلى تركيا في 2009 و أعرب عن رغبته في إقامة شراكة نموذجية مع تركيا و تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي لمساعدة تركيا و توطيد السلام و الاستقرار في الشرق الأوسط و تطبيع العلاقات التركية الأرمينية[1].

ب–علاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي

بعد الاهتمام التركي بالانضمام للاتحاد الأوروبي مع صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، باتت مسألة العضوية في الإتحاد من أولويات السياسة الخارجية التركية لما لها من أهمية في توجيه السياسة التركية، و بالتالي أصبحت العلاقات التركية الأوروبية بمدى التقدم أو التعثر لقبول عضوية أنقرة في الإتحاد الأوروبي،

1– ريز لطيف صادق: العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية 2003– 2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 97.

رغم أن تركيا في حلف الناتو و سبق و أن وقعت بروتوكول لتنظيم رغبتها بالانضمام إلى المجموعة الأوروبية سنة 1963، كما أنها تقدمت بشكل رسمي بطلب العضوية سنة 1987 إلى أن الطرف الأوروبي رفض طلب أنقرة مبررا ذلك بغياب الديمقراطية و سيطرة الجيش على الحياة السياسية بالبلاد.

و نظرا لكون الانضمام للاتحاد الأوروبي من أولويات السياسة الخارجية يسعى الحزب للحصول على العضوية عبر تلبية شروط كوبنهاجن المتعلقة بإقامة إصلاحات سياسية و حقوقية و أخرى في المجال الاقتصادي و المالي و الاجتماعي، و احترام حقوق الأقليات و محاربة الفساد، و يرى الحزب و أنصاره المطالبين بالعضوية في الاتحاد أن هذا الانضمام سيقوي التقدم الاقتصادي بتركيا[1].

ج/ العلاقات التركية السورية [2]:

تدخل العلاقات بين تركيا و سوريا في إطار سياسة الشرق المتوسطية للسياسة الخارجية التركية و التي تسعى إلى جعل سوريا منطقة ارتكاز للتوازن الإقليمي و التوازنات المتبادلة وفق تخطيط إستراتيجي يعطي الأولوية لشرق المتوسطية، فرغم أن الدولتين عرفتا توتر نهاية الـ 90 بسبب قضية عبد الله أوجلان إلا أن لديها إمكانات لتأسيس لاقات إستراتيجية ناجحة سواء في المجال الدبلوماسي أو الاقتصادي، فالتقرب التركي من سوريا و خاصة و أن تركيا لعبت دورا مهما في رعاية المفاوضات السورية – الإسرائيلية، يهدف إلى منافسة التأثير الإيراني الإقليمي في المشرق العربي، لذلك تعمل تركيا على إقامة علاقة إستراتيجية سوريا و تجاوز الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه دجلة و ، و لواد الإسكندرية، كما تشترك مصالح البلدين في منع أي كيان كردي لما لذلك من تهديد لاستقرارها الإقليمي.

[1]-– حسين طلال مقلد: تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 343، 344.

[2]– عبد الله تركماني: تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، دار نحوش العربية تؤسن، ط1، 2010، ص 35.

المبحث الثاني: مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية و امتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، و قد ساهم في ذلك تبني مصطفى كمال أتاتورك النظام العلماني و القطيعة التامة، بل و العداء أيضا مع دول الجوار العربي و الإسلامي.

لكن وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة أحدث تحولا عميقا ليس فقط في التوجهات بل حتى في أصول السياسة المتبعة، حيث أن المرة الأولى التي يأتي فيها حزب سياسي تحمل مسبقا رؤية مختلفة عن مكانة تركيا و موقعها في الساحتين الإقليمية، و يتعين إدراك إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد[*]، استنادا إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" و الفكرة الرئيسية عن هذه النظرية أن قيمة أي دولة في العلاقات الدولية تنبع من موقعها الجيو- ستراتيجي، و عمقها التاريخي، و لهذا فإن تركيا تتميز بالعمق الجغرافي، حيث أنها دولة مركزية، كما أنها تعتبر عمق تاريخي يتمثل بالإرث العثماني الذي انعكس على واقع الدولة التركية الذي انعكس على واقع الدولة التركية المعاصرة، لوجود خليط من العناصر البشرية المختلفة جميعا، تلتقي تحت مظلة الدولة التركية، كما أن هذه النظرية تقوم على مجموعة من الاستعدادات و التوجيهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي و العثماني داخليا و خارجيا.

[*] – العثمانية الجديدة: مبادرة أطلقها الرئيس التركي تورغوتأوزال و التي كان جنكيز ستاندراCENGIZ CANDAR المحلل السياسي و مستشار أوزال أبرز المنظرين لها، و هي نتاج لتبدل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية و هو بذلك تجاوز لأحد أهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حد الإنعزال عن التورط فيما يجري خارج الحدود وفقا لشعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" و قد كان التورط التركي الكامل في حرب الخليج (2) ذروة التعبير عن إسقاط ذلك الشعار، و هي قيام تركي بدور حيوي و فاعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزء من الدولة العثمانية، و هذا المصطلح أطلق على ما يحدث في تركيا الجديدة منذ عام 2002 و صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و الاستفادة في الأحداث الإيجابية في التاريخ الطويل لهذه الدولة و الدور الذي لعبه على مدى (04) قرون و هو ما يخدمها في تنامي دورها في منطقة الشرق الأوسط، و رغم ذلك اعتراض داوود أوغلو و حزب العدالة بشكل قوي على تسمية الغربيين للسياسة التركية الجديدة بالعثمانية الجديدة لتجنبهم أن ترتبط سياستهم الجديدة مع الهيمنة و الاستغلال و لكنهم أرادوها قائمة على التعاون.

داخليا: مع الإرث العثماني يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة أكثر تقبلا لتعدد الثقافات و الأعراف، فضلا عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العلمانية، و التخفيف من حدة القطيعة مع هوية تركيا كدولة إسلامية.

خارجيا: توسيع رؤى السياسة الخارجية التركية من خلال احتضان إرث القوة العظمى العثماني و إعادة هوية تركيا الإستراتيجية و القومية.

و في هذا الإطار، يتعين على تركيا أن تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية و أن تعتمد على القوة الناعمة سياسيا و اقتصاديا في الولايات العثمانية و في المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح قومية و إستراتيجية، و ذلك انطلاقا من مجموعة مبادئ و أسس حددها أحمد داوود أوغلو عام 2001 في كتابة العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية متمثلة فيما يلي.

-مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: مبدأ التوازن السليم بين الحرية و الأمن

هذا المبدأ يساعد الدول على التأثير في محيطها ذلك لأن مشروعية الأنظمة السياسية تنطلق من مدى إمكانياتها في توفير الأمن لشعوبها دون تقليص حرياتهم، أي أن الأنظمة التي توفر الأمن في ظل غياب الحريات تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، و حسب داوود أوغلو فإن تركيا نجحت في هذه المعادلة، فرغم التحديات التي تعرضت لها تركيا في عام 2001 في الكفاح ضد الإرهاب و تهديداته[1] إلا أنها حرصت على حماية الحريات المدنية و على العمل على عدم تضييق مجالها، ففي خريف 2007 قام الجيش التركي بعملية عسكرية ضد التشكيلات الإرهابية

[1]- توفيق المديني: السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية، مجلة المستقبل، 2010، العدد 3707، ص 20.

في العراق لعدة أسابيع، و رغم هذا السلطات التركية لم تعلن حالة الطوارئ، كما أن الانتخابات أيضا لم تتأثر، هذه التجربة بينت أن الميزان بين الديمقراطية و الأمن مستقر في تركيا.

المطلب الثاني: مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار أي " صفر مشاكل".

و يعني إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات و الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، و تحقيق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجية التركية استثنائية على المناورة، و هو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع، فعند مقارنة وضع تركيا الآن بم ئانت عليه قبل سنوات سنجد أن علاقاتها مع كافة دول الجوار باتت علاقة وطيدة، فعلاقاتها مع سوريا قبل الانتفاضة و التي توجت بإبرام عدد اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، و قد ارتقى مستوى علاقة تركيا بسوريا إلى حد أصبحت نموذج يقتدى به في المنطقة مقارنة بما كانت عليه قبل عشرة عوام أو خمسة عشرة عاما، و قد عززت تركيا علاقاتها مع أرمينيا بالاتفاق على اتفاقية تطبيع معها، بعدما كانت العلاقة تتسم بعداء على خلفية اتهام أرمينيا تركيا بارتكاب جرائم ضد الأرمن أيام الدولة العثمانية و هذا يعتبر إنجازا مهما لتركيا، و كان الشأن بالنسبة لعلاقاتها مع روسيا حيث أصبحت علاقات تعاون و شراكة بعد ما كانت علاقة تنافس على مناطق النفوذ و يتضح ذلك في اشتراك روسيا في مشروع أنابيب نقل النفط باكوتبيليسي – جيهان، و في ظل حالة التوتر الدولي اتجاه إيران بسبب الملف النووي حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران، أما علاقة تركيا مع العراق فقد تطورت إلى حد كبير و ملموس إذ تم تشكيل مجلس إستراتيجي رفيع المستوى من كلا الدولتين، يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدولتين[1].

المطلب الثالث: مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار

[1]–توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 20

تقدم داوود أوغلو في إطار مقارنة عن تأثير السياسة الخارجية التركية في البلقان و الشرق الأوسط خلال التسعينات من القرن العشرين بحيث يذهب إلى التأثير التركي في البلقان خاصة في أزمنتي البوسنة و الهرسك وكوسوفو، كان يرتكز على أسس راسخة، في حين ظلت قدرة تركيا على التأثير في الشرق الأوسط محدود بسبب الأزمة السورية – التركية و التي أبدت بدورها إلى عدم انفتاح تركيا على العرب، بحيث تجسدت النظرة السلبية في اعتقاد الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية، أما العرب فيعتقدون أن الأتراك قد احتلوا الأرض العربية لمدة أربعة قرون، لكن الوضع اختلف بعد صعود حزب العدالة و التنمية، و الضروريات البراغماتية المتبادلة بين الطرفين فتحت المجال أمام مسار جديد في سياسة تركيا اتجاه الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

و يرتكز هذا المبدأ على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، حيث تسعى تركيا إلى تنمية و تعميق علاقاتها بدول المنطقة بما فيها إيران و سوريا، و من ناحية أخرى تسعى إلى إحداث توازن دقيق في علاقاتها بكل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة

أدى وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في المساهمة في زيادة أداء تركيا الدبلوماسي، و ذلك من خلال استضافتها للعديد من المؤتمرات و القمم الدولية مثل قمة حلف الشمال الأطلسي، و قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الإفريقي عام 2007[1].

[1]- توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 20.

المطلب السادس: مبدأ الأسلوب الدبلوماسي الجديد

فالفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا من نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرا بين الأطراف الكبرى، و المقصود من ذلك الدور هو أن تركيا دولة تنقل طرفا إلى طرف آخر دون أن تكون فاعلا بين الطرفين، و لذا بدت تركيا لدى الشرق دولة غربية و لدى الغرب دولة شرقية، و من ثم كان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، و أن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار و الحلول في محافل الشرق، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، و دولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا و منتدياتها، من خلال نظرتها الأوروبية، و هذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا إذ أن الوصول إلى نتائج إيجابية في هذه الرؤية يعد مستحيلا.

– من هنا شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية خروجا عن الإطار القديم المألوف زمن الحرب الباردة، الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف للمرة الأولى من خلال سيكولوجيا و فهم ثقة تعكس حقائق المرحلة ما بعد الحرب الباردة.

– فتركيا تنطلق بسرعة كبيرة جدا في القرن الحادي و العشرين لجهة اعتمادها على تنويع سياستها الخارجية المتحركة في اتجاهات متعددة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها و تاريخها و المنطلقة أيضا من خدمة مصالحها الوطنية، مصالحها الاقتصادية و الأمنية و الإقليمية[1].

[1]-توفيق المديني المرجع نفسه،ص21.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

بحكم دستور 1982 في إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية، و بموجبه يحدد تكوين سلطات الدولة و وظائفها و العلاقات فيما بينها و يحدد المبادئ الرئيسية للحكومة بمبدأ الفصل بين السلطات، و قد أخذ هذا الدستور بنظام البرلماني كنظام للحكم.

1/ مؤسسات صنع القرار الرسمية.

المطلب الأول: السلطة التشريعية.

- تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد، المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) يمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة (07) من الدستور*، و هي صلاحية لا تفوض، و يتألف من 550 عضو، ينتخبون بالاقتراع العام، و تتمثل أهم صلاحياته في التشريع و تعديل القوانين و إبطالها، و الإشراف على عمل مجلس الوزراء، و تفويض مجلس الوزراء في حالات معينة و إصدار مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون و التصديق على المعاهدات الدولية و إقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية و الخارجية، و مناقشة مشروع الميزانية و إعلان الحرب [1].

- تتم الانتخابات النيابية تحت إشراف القضاء و على أسس الحرية و المساواة و السرية في الاقتراع في دولة واحدة و بالتصويت العام و الفرز العلمي و التعدد المفتوح، و يحق لكل فرد يحمل الجنسية التركية، و يبلغ 18 سنة المشاركة في الانتخابات، فيما يحق لكل من يبلغ 25 سنة و أتم الدراسة الابتدائية ترشيح نفسه، و طريقة نتخاب تحدد بالقوانين، و يؤدي المجلس مهامه عن طريق اللجان طبقا للدستور و نظامه الداخلي المعد من

* - الدستور التركي 1982 المعدل في 2011، المادة 07، 87 ، 75.

[1] - علي حسين باكير: المرجع السابق، ص 28.

قبله، و تشكل هذه اللجان حسب الاختصاصات و تقوم بالأعمال التحضيرية، و تكون الكلمة الأخيرة للجمعية العامة، و يحق لكل مواطن و لكل أجنبي مقيم في تركيا وفق مبدأ المعاملة بالمثل تقديم الطلبات و الشكاوى إلى لجنة الاستدعاءات.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية.

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء.

1/ رئيس الجمهورية:

يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية و يضمن تنفيذ الدستور و نظام العمل في أجهزة الدولة و يجرى انتخابه عن طريق انتخاب عام من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بين الذين تجاوزوا الأربعين من العمر و أكملوا تعليمهم العالي، أو من بين المواطنين الأتراك المستوفين لتلك الشروط و المؤهلين لعضوية الجمعية الوطنية، و فترة ولايته (05) سنوات، و يمكن انتخابه لمرتين على الأكثر، علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة[1].

- و تتحدد صلاحياته حسب المادة 104 [*] منها:

- الإشراف على تطبيق الدستور.
- إصدار القوانين.
- تعيين رئيس الأركان العامة و رئيس الوزراء و الوزراء المقترحين من طرف رئيس الوزراء.

[1]- علي حسن باكير،المرجع نفسه، ص 28، 29.

[*]- الدستور التركي 1982 المعدل 2011، المادة 104.

- دعوة الجمعية العامة الوطنية للانعقاد عند الضرورة، و دعوة مجلس الوزراء برئاسته عند الضرورة، إعلان حالة الطوارئ، و تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، المصادقة على المعاهدات الدولية، ترئس مجلس الأمن القومي و مجلس الوزراء عند الاقتضاء، التوقيع على المراسيم و القرارات.

2/ مجلس الوزراء:

هو مركز السلطة التنفيذية و يتحمل المسئولية السياسية أمام البرلمان باعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو برلماني، و يتكون من رئيس الوزراء و الوزراء، و يتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، و غالبا من يكون من الأغلبية البرلمانية، و يقوم هذا الأخير باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب و يعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم، و من اختصاصات رئيس الوزراء حسب المادة(112) أنه يشرف على عمل الوزراء و يعد و يخطط برنامجها للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي يمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية، و تتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم و تخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية، و الإشراف على خطط و إعداد القوات المسلحة للحرب في الحالات التي تتطلب ذلك.

المطلب الثالث: السلطة القضائية

بعد استقلال السلطة القضائية عن المبادئ الأساسية للدستور التركي، و تمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق محاكم مستقلة و جهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي[1].

[1]- علي حسن باكير، نفس المرجع، ص 30.

فقد أقر الدستور النظام القضائي الثلاثي: القضاء العدلي و القضاء الإداري و القضاء الخاص و المحاكم العسكرية تدخل ضمن نظام القضاء العسكري.

أ/ المحكمة الدستورية:

تعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة تتكون من 11 عضو أصليا و 04 احتياطيين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تطويرها، و التحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين و القرارات ذات الصفة القانونية و النظام الداخلي للبرلمان، و يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية و أعضاء مجلس الوزراء و رؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة و المدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة صلاحياتهم.

ب/ مجلس الأمن القومي:

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الجمهورية رئيسا، رئيس الوزراء، و رئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع الداخلية و الخارجية، قيادات القوات البرية و البحرية و الجوية، و القائد العام لقوات الدرك، حسب تعديل أكتوبر 2001، و ازداد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، وزير العدل و في إطار إصلاحات حزب العدالة و التنمية للحد من سلطة الجيش، أصبح يتم تعيين سكرتير للمجلس من المدنيين و من قبل رئيس الوزراء و ليس رئيس الأركان، و يختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة[1].

I/النخب السياسية الحاكمة:

– تشكلت الدولة التركية في بداية القرن الـ20 في بيئة داخلية و إقليمية و دولية واجهت فيها قدرا كبيرا من الأخطار و عدم اليقين اتجاه المستقبل.

[1]- علي حسن باكير، نفس المرجع، ص 30

حيث نشأت الدولة محكومة بنظام قيم و مبادئ توجيهية و إرشادية تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يحب أن يحتذي به في البناء و التطور.

تتسم الحياة السياسية في تركيا بالنحوية و هي تماثل في ذلك الكثير من الدول، فالجيش له دورا رئيسيا في الحياة السياسية للبلاد، فهو سيد الأمة و يتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية و الخارجية على اعتباره القائم على الجمهورية و الناظم لها و الضامن لمستقبلها، و يبدو ما عداه من مؤسسات كبيروقراطية الدولة و الأحزاب السياسية و هياكل تابعة و مؤسسات تلعب دورا فرعيا في صنع السياسة العامة.

و بالتالي فإن النخب الحاكمة بمختلف مستوياتها تأتي في مقدمة الفاعلين و تسبقهم من حيث شدة التأثير، القائد الأعلى و لا سيما في حالة توافر مقومات و أوضاع معينة تسمح له بممارسة اختصاصات فعلية أوسع نطاقا من اختصاصاته الدستورية، هذه المقومات و الأوضاع توفرت بدرجة كبيرة للرئيس السابق " تورغوتأوزال"* و كذلك لخلفه الرئيس " سليمان ديميريل"*، بينما كان الحال مختلفا مع " كنعان أفرين"، لتعود من جديد أهمية دور القيادة في النظام السياسي التركي مع الرئيس الحالي " طيب رجب أردوغان" حيث أن النخب السياسية السابقة لحقبة الـ90 من القرن الـ20 في تركيا التي سيطرة على طبيعة العلاقات بين دول الجوار، تبدلت الآن إلى حد كبير مع مجيء حزب العدالة و التنمية و مع تغير الظروف الإقليمية و الدولية و التغيرات الداخلية في النمط النخبوي المعتدل.

1/ المؤسسة العسكرية التركية

*- تورغوتأوزال (1927/10/23 – 1993/04/17)سياسي تركي ليبرالي هو الرئيس الثامن لتركيا، تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخوصصة مما أدى إلى تحسين علاقاته مع الغرب و خاصة الو.م.أ.

*- سليمان ديميريل ولد في 01 نوفمبر 1924، هو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسا للجمهورية التركية و هو الرئيس التاسع لتركيا في الفترة من 16 ماي 1993 إلى غاية 2000.

– في العلاقات الدولية لابد من التمييز بين إستراتيجية عسكرية و بين سياسة عسكرية، فيما تذهب الإستراتيجية العسكرية إلى كيفية استخدام الدولة لقواتها العسكرية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية و القومية أي أنها تمثل أحد المفاتيح لتحقيق تلك الأهداف إلى جانب القوة الاقتصادية و البشرية و الجغرافية و السياسية، فإن السياسة العسكرية تعني رؤية الدولة لدور القوة العسكرية في تلك العلاقات مثل نبذ و عدم نبذ استخدام القوة في حل الخلافات و المنازعات بين الدول و غيرها، و في السياق ذاته فإن الجهة التي يوكل لها تنفيذ المهام تلك إضافة إلى التوجه العام للدولة ألا و هي المؤسسة العسكرية و التي يفترض أن تكون أكثر مؤسسات الدولة تنظيما و احترافا مستندة على عقيدة واضحة و هي في تركيا لها وضع خاص.

– ظلت المؤسسة العسكرية تلعب دورا مهما منذ تأسيس الجمهورية التركية العثمانية عام 1923و ما يزال الكثير يعتقد أنها بلد عسكري، و بتطور الأمور أصبحت النخبة العسكرية قوية بما يكفي لتدخلها في كافة السياسات و أصبحت مرهوبة الجانب من القادة السياسيين خلافا لما يقال بأن العسكرية هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى لأن من المهم و الطبيعي أن تحكم السياسة العمل العسكري و العكس غير صحيح، و عليه فإن أي تغيير في هذه المعادلة يحدث إرباكا في الدولة[1].

– فالمؤسسة العسكرية التركية تبنت إستراتيجية تصدير قضاياها إلى الخارج لحماية نفسها من الداخل وفق مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع، فضلا عن ذلك هناك مشكلات يرى الجيش أن تعقيدها أو إثارتها تشكل ضرورة لهيمنته و منها قضية الأكراد مثلا.

1– عامر علي راضي العلاق: دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية و انعكاساتها الدولية، الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 20، 2003، ص 78 – 79

و العلاقات مع اليونان و قبرص و شمال العراق، و هي كلها يجد الجيش فيها مبررا لتدخله المستمر في الحياة السياسية، و لم تلحق تدخلاته العسكرية الثلاثة خلال العقود المنصرمة و إسقاطه الحكومات، أي أدى في استقرار النظام، فقد حدثت كلها بهدف صد الخطر الذي يهدد أسس الجمهورية، و لم قصدها تغيير النظام تغييرا جذريا، لذلك سعى العسكريون لإعادة الإدارة السياسية إلى أيدي برلمانيين منتخبين[1].

2/مؤسسات صنع القرار غير رسمية

– إن تحليل البيئة السياسية التركية و ما تفرضه من قيود على عملية صنع القرار في مختلف مراحلها و ما توفره من فرص و قدرات للنظام السياسي و نخبته السياسية و هي:

أ/ الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية في تركيا من أهم متغيرات البيئة الداخلية و القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار، حيث شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات من إعلان الجمهورية عام 1923، غير أن التفاعلات الحقيقية بدأت خلال عام 1950 مع التعددية الحزبية و ظلت الحكومات منذ تلك الفترة ائتلافية في أغلبها إلى أن جاءت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2002 و دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها الحديث في أعقاب الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية ذي الاتجاهات الإسلامية[2].

و يمكن تصنيف الأحزاب السياسية التركية إلى:

[1]–عامر علي راضي:المرجع نفسه، ص 80.

[2]– جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية 1998، ص 112.

- **أحزاب اليسار**: احتفظ بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة و بعد حضره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها، "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و " حزب اليسار الديمقراطي" و " حزب الشعب الجمهوري".
- **أما أحزاب اليمين**: مثله " الحزب الديمقراطي" بزعامة عدنان مندريس، فترك موقعه لحزب العدالة بزعامة "سليمان ديميريل"، و تلاه حزب الوطن الأم بزعامة "توغورت أوزال" في الـ80 و حزب الطريق القويم في التسعينات.

أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت بزعامة " نجم الدين أربكان" في مطلع الستينات تحت علم "حزب النظام الملي" وواصلت طريقها مع حزب السلامة الوطني، ثم حزب الرفاه الإسلامي ثم حزب الفضيلة التي تمخض عنه حزب العدالة و التنمية و حزب السعادة [1].

– و استنادا إلى نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2011، فإن خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا جاءت على الشكل التالي:

- **حزب الشعب الجمهوري**: أسسه مصطفى كمال أتاتورك 1923، أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية التركية، و الذي شهد اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 و تكوين علاقات دبلوماسية معها.
- **حزب الحركة القومية**: أسسه الضابط التركي "آلب أرسلان توركش" الذي قاد عام 1960 الحركة الانقلابية ليكون امتداد للحزب الملي الذي أسسه عام 1948، عرض بعض الإصلاحات منها رفع عقوبة الإعلام و الانصياع إلى الإتحاد الأوروبي.

[1]– أحمد عبد العزيز محمود: تركيا في القرن العشرين، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 82.

❖ **حزب السلام و الديمقراطية:** حزب كردي تأسس عام 2009، بديلا لحزب المجتمع الديمقراطي الذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية، يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية و دعم حقوق الأكراد.

❖ **حزب العدالة و التنمية:** تم تأسيسه في 25 جوان 2001 و تزعمه "طيب رجب أردوغان" في 14 أوت من نفس العام، فمن الناحية الإيديولوجية لا يعرف نفسه بأنه حزب إسلامي، يبتعد عن كل ما قد يفهم منه أن للحزب برنامج إسلامي، فهو يؤكد التزامه بالنظام العلماني، و عدم تبنيه لأي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية و غير معاد للحزب، يتبنى رأسمالية السوق و يسعى للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي [1].

- **أهم المبادئ التي يقوم عليها الحزب:**

أ/ على المستوى الداخلي:

- تحقيق السيادة للشعب التركي و الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

- الحفاظ على القيم و الأخلاق التي تعد بمثابة التراث للشعب التركي.

- تأمين الرفاه و الأمن و الاستقرار للشعب التركي.

- تحقيق العدالة بين الأتراك و التوزيع العادل للدخل القومي.

ب/ على المستوى الخارجي:

[1]- أحمد عبد العزيز محمود، نفس المرجع، ص83.

– تبنى حزب العدالة و التنمية سياسة خارجية يسميها " واقعية" تنشق مع تاريخ تركيا و موقعها الجغرافي، خالية من الأفكار التعسفية و تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة.

ب/ جماعات المصالح:

تتنوع جماعات المصالح في تركيا بين جماعات عمالية و مهنية و اقتصادية، و هي لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار، حيث تعمل في التأثير على صانعي القرار السياسي من خلال إحداث تغيرات في الوعي الجمعي، فمن حية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، و تعد من ناحية أخرى مصدرا مهما للتجنيد السياسي، حيث انظم بعض قياداتها و كوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة[1].

و من أهم جماعات المصالح في تركيا:

– النقابات العمالية – جماعات رجال الأعمال – النقابات المهنية.

ج/ الرأي العام ووسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام في تركيا دورا مهما نسبيا كأحد العناصر المشكلة لبيئة صنع القرار، ذلك أنها تمثل من ناحية أولى قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام و موقفه و إزاء المشكلات الداخلية و الخارجية التي تهمه، و تمثل من ناحية أخرى وسيلة للتأثير في الرأي العام و تكوينه و بلورته بصدد مسائل معينة، لا سيما إذا كانت هذه الوسائل

[1]– أحمد عبد العزيز محمود،المرجع نفسه، ص 84.

الإعلامية مرتبطة بجماعات و أحزاب سياسية، كما تلعب دورا مهما في التأثير على القرارات التي يتخذها البرلمان التركي[1].

– أما الإعلام بوسائله المتطورة يعتبر أقوى أدوات الاتصال العصرية، إذ له دور مهم في شرح القضايا و طرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلاميا.

– فتعتبر الإذاعة و التلفزيون من أهم وسائل الإعلام الموجودة في تركيا، و هي تؤدي دورا هاما في التأثير على صناع القرار، و قد شهد عقد الـ90 ظهور قنوات خاصة عدة، و قد أصبح في تركيا أكثر من 200 قناة تلفزيونية تبث بعضها على نطاق قومي و أخرى على نطاق إقليمي و محلي.

– أما الصحف فهي تعتبر وسيلة مهمة من وسائل الإعلام التركي في تشكيل الوعي لدى الرأي العام و لا سيما المستقلة منها لإفساحها حيزا أكبر لحرية التعبير عن الرأي، و تمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع.

– فوسائل الإعلام في تركيا تحظى باهتمام الساسة و صناع القرار، لما لها من أهمية كبيرة في تمرير سياستهم سواء محليا أو إقليميا و حتى دوليا، خاصة في ظل نزاهة الانتخابات، و إمكان تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع، و في المقابل ينادون دائما بإطلاق الحريات لوسائل الإعلام و أنه يجب أن لا يمارس الكبت للحريات بما فيه حرية التعبير.

[1]– المرجع نفسه، ص 84.

المبحث الرابع: أهم الأهداف و الإستراتيجيات.

تقوم السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة و التنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي، و السياسة متعددة الأبعاد التي تفرض رؤية تركية لذاتها باعتبارها دولة مركزية، و تلخص أهداف و إستراتيجيات هذه السياسة الجديدة في النقاط التالية[1]:

المطلب الأول: تصفير المشكلات.

و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلاد المحاط بالمشكلات و الدخول في البلد ذي العلاقات الجديدة مع الجمع و هو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة.

المطلب الثاني: العمل على المحافظة على الاستقرار في المنطقة.

الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الحوار المباشر لتركيا، أي تنشيط الدور التركي كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المطلب الثالث: إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و المسالك.

ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون إلى سياسة ذات بعد واحد، الانتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة و التواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا.

المطلب الرابع: تطوير الأسلوب الدبلومي و إعادة تعريف تركيا في الساحتين الإقليمية و الدولية.

1- علي جلال معوض: الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي للدراسات، الشرق الأوسط، ص 107.

و هو ما يجعل منها أن لا تكون (بلدا جسرا) يصل بين الأطراف و إنما بلدا مركزا، فالتحالف التركي مع الغرب ليس بغرض حماية الأمن القومي فقط و إنما لغرض تكون دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي، مثل الشرق الأوسط و البلقان و آسيا الوسطى، و الأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطا بين دول و مصدر لحل المشكلات الإقليمية.

المطلب الخامس: تمتلك تركيا رؤية شاملة ذات بعد إستراتيجي[1].

حيث ستطيع فهم منطقة الشرق الأوسط بفعل قدراتها الدبلوماسية العملية الفعالة على التدخل في تهدئة التوتر في المنطقة.

[1]- علي جلال معوض،المرجع نفسه، ص 108.

خلاصة:

من خلال قراءة لأهمية البعد الإستراتيجي و الجيوسياسي للسياسة الخارجية التركية و تنامي القدرات الاقتصادية و العسكرية فيها، و مدى قوة الأسس التي ارتكزت عليها سياساتها الخارجية، تظهر لنا قراءة واضحة للإستراتيجية التركية الجديدة و التجربة السياسية الجديدة فيها.

و هذا بدوره يساعد على وضع إستراتيجيات تلبي طموح و تطلع تركي المستقبلي و على المستويين الإقليمي و الدولي من خلال تبني الإستراتيجيات خاصة التغيير الإيجابي الذي أحدثه حزب العدالة و التنمية على كافة الأصعدة داخليا و خارجيا.

الفـــصـــــل الثـــاني:

واقع العلاقات التركية

الإسرائيلية2002-2010

تمهيد:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عام 2002 أي منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم تآكلا تدريجيا و مستمرا ازداد عاما بعد آخر و بعد مرور عدة سنوات ما لبثت أن تغيرت طبيعة هذه العلاقة بين الدولتين من علاقة ود و تحالف كانت سائدة لعقد كامل إلى علاقة جفاء و تباعد على المستوى السياسي على الأقل ، سيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008 و بداية عام 2009 فقد أدخل هذا العدوان العلاقات بين الدولتين في مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر السياسي.

المبحث الأول :السياق التاريخي لتطور لعلاقات التركية الإسرائيلية

شهدت العلاقات التركية–الإسرائيلية تطورات متنامية بداية من إعتراف تركيا بإسرائيل سنة1949 إلى مطلع التسعينات مستغلة الظروف التي كانت تمر بها منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد نشوب حرب الخليج الثانية، وتجسد ذلك عملياً عام (1996) بعقد اتفاق التعاون العسكري بين الطرفين، ومنذ تلك الفترة أخذت العلاقات بالتطور على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ورغم ما انتاب هذه الفترة من بعض المشكلات التي عكّرت صفو العلاقات، إلا أن الطرفين تعاملا معها بحذر، خوفاً من عملية التصعيد التي قد تزيد من التوتر، وظهرت العديد من المبادرات التي كان الهدف منها تقوية صور الشراكة وإدخال إسرائيل في مشاريع شرق أوسطية، بهدف توفير بيئة ملائمة.

المطلب الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية إبان الحرب الباردة.

أ– العلاقات السياسية و الدبلوماسية:

شهدت العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين تركيا و إسرائيل تطورا بعد إعلان تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948 ،حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل و كان ذلك في 28 مارس 1949، رغم أيدت الاستقلال الكامل لفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتصويتها ضد قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 [1]، و قد بررت تركيا أن غايتها من هذا الاعتراف هي كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة [*] الخطر الشيوعي، فالتهديد السوفييتي كان سببا في لجوء تركيا إلى المعسكر الغربي، حيث أصبحت جزءا من

1– عماد الضميري: تركيا و الشرق الأوسط،: مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 99.

*– يعتبر الخطر الشيوعي العامل الأساسي الذي كان يحدد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي بسبب سعي الاتحاد السوفيتي لمد نفوذه إلى الشرق الأوسط، ذلك لأن الموقع الجغرافي لإتحادالسوفيتي لا يسمح له بحرية الاتصال مع جهات العالم الأخرى بسبب وقوعه على المحيط المتجمد الشمالي و المحيط الهادي و بحر البلطيق التي تتعرض الحياة إلى الإخماد لمعظم أيام السنة، كان هذا عاملا مهما في دفع الاتحاد السوفييتي للتوجه جنوبا بهدف السيطرة على المضايق و البحار التركية إضافة إلى بعض المناطق في آسيا الصغرى و التي تشكل معا حلقة الوصل بين دول البلقان و الشرق الأوسط للوصول بحرية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط و الخليج العربي و كانت تركيا عقبة في هذا التمدد.

مبدأ ترومان و مشروع مارشال في عامي 1947 – 1949 على التوالي و اللذان يقضيان بتقديم مساعدات اقتصادية و عسكرية لكل من تركيا و اليونان، كما اشتركتا في الحرب الكورية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950 و نتيجة لهذه المشاركة الفعالة و الإصرار الأمريكي الداعم انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، و أصبحت عضوية تركيا في الحلف العامل الأساسي في تحول سياساتها نحو الغرب[1].

عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية قفزة نوعية خلال فترة أواخر الأربعينيات من القرن 20 حيث اعترفت تركيا رسميا بدولة إسرائيل عام 1949 [2]، و تم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما كما استقلت ملحقا عسكريا إسرائيليا في تركيا، و قامت إسرائيل بالمقابل بتعيين فيكتور أليغزر VICTOR ELIEZER قنصلا عاما و الياهو ساسون ELIYAHO SASSON وزيرا مفوضا لها في أنقرة، في مقابل ذلك عينت تركيا سفيرا لها فوق العادة في تل أبيب، و في أعقاب هذا الاعتراف سمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى فلسطين و لقد أشار الرئيس التركي آنذاك عصمت أنينو إلى هذا الاعتراف بقوله "لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا و نأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر استقرار و سلام في الشرق الأوسط".

العلاقات المتنامية بين تركيا و إسرائيل كان لها أثر مباشرا على العلاقات التركية –العربية، وقفت تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر في منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس و في عام 1955 ووقعت تركيا إلى جانب بريطانيا ، باكستان، العراق و إيران على اتفاقية حلف بغداد لإعاقة تغلغل السوفييت في العالم العربي[3].

- في عام 1956 قامت تركيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة قائم بالأعمال ردا على العدوان الثلاثي على مصر (الإنجليزي، الفرنسي، الإسرائيلي) و استجابة للرأي العام التركي و بعد أقل من سنة على هذا

[1]– أحمد نوري: العلاقات التركية الروسية: دراسة الصراع و التعاون، الأردن، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، 2011، ص 71.

2– رائد محمود أبو مطلق: العلاقات التركية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية، 2002– 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 25.

3– رنا عبد العزيز خماش: العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية، الأردن، عمان، مذكرة دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010، ص 25.

العدوان، حدث تقاربا اقتصاديا و عسكريا بين الإتحاد السوفييتي و سوريا الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لاستقرار الشرق الأوسط.

و بعد عام 1960 أخذت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة و بشكل تدريجي نحو العالم العربي، مستندة إلى عدة عامل دفعتها للقيام بذلك أهمها تصويت جميع الدول العربية إلى جانب حلفائها و في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعيق تدخل تركيا في قبرص بعد حدوث الأزمة التركية القبرصية الأولى بين عامي 1963 و 1964 و التي كشفت بأن ارتباط تركيا بالغرب و بحلف الشمال الأطلسي غير كاف لأمنها الإقليمي و لمصالحها الحيوية القومية، فما أقدمت عليه إسرائيل إلى جانب اليونان دفع بتركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة اتجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي انعكست على تطور العلاقات التركية – العربية مع تسجيل فتور في علاقة تركيا بإسرائيل، ففي عام 1967 أعلنت تركيا رفضها لضم إسرائيل للأراضي العربية المتمثلة في شبه جزيرة سيناء في مصر، الحولان في سوريا، الضفة الغربية و قطاع غزة، لكن في هذه الفترة العلاقات لم تصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية فقد رفضت تركيا قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حريق المسجد الأقصى عام 1969.

بعد حرب أكتوبر 1973 رأت تركيا أن مصلحتها تقتضي تدعيم علاقاتها بالدول العربية و في عام 1975 اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بالعنصرية، وفي عام 1979 سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها بأنقرة، كما احتجت بقوة ضد قرار إسرائيل لضم القدس عام 1980، و صعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال في إسرائيل و اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر عام 1988 [1].

ب- العلاقات العسكرية و الأمنية:

[1]- رنا عبد العزيز خماش، المرجع نفسه، ص 26.

يعود تاريخ التعاون الأمني – العسكري بين تركيا و إسرائيل إلى عام 1958 و تمثل هذا التعاون بتحالف تحت اسم الاتفاق الإطاري بين المخابرات الإسرائيلية و المخابرات التركية، و قد نص هذا الاتفاق على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة و تبادل المعلومات و صيانة بعض المغارات التركية من قبل إسرائيل، و في نفس العام تم توقيع اتفاقية "الرمح الثلاثي" (The peripheralpact party) بين كل من تركيا و إسرائيل و إيران، نصت على تبادل المعلومات الاستخبارتية و الأمنية و تتبع حركات و نشاطات السوفييت في تركيا و دول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى تدريب العملاء الأتراك السريين على الأساليب و فنون التجسس المضاد و كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية، مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[1].

خلال فترة الـ 70 من القرن 20، بدأت إسرائيل بتزويد تركيا بالأسلحة، كما قامت تركيا بتعيين مستشارا عسكريا لها في إسرائيل، إلى جانب ذلك بدأ خبراء إسرائيليونو أتراك بتبادل المعلومات حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان و التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية و الأرمن و الأكراد و المنظمات المناهضة للسلطة المركزية التركية.

و بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م حدث تعاونا أمنيا استخباراتيا بين البلدين من أجل مراقبة الأوضاع في لبنان و قدمت إسرائيل وثائقا سرية لتركيا لوجود تعاون عسكري بين الجهات السابقة الذكر، إضافة إلى تسليم تركيا ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان، و شهد عام 1986 تعاونا عسكريا حول تطوير الطائرات التركية، و تم الاتفاق على تطوير طائرات F4 بكلفة 400 مليون دولار، و صفقة شراء قطع إلكترونية إسرائيلية لطائرات F16 التركية وفي عام 1989 تم توقيع اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي و الإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب و تبادل المعلومات الاستخبارية العسكرية[2].

[1]- جهاد عودة: التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، المجلد 38، جويلية 2003، ص 352.

[2]- جهاد عودة، المرجع نفسه، ص 353- 354.

ج- العلاقات الاقتصادية و التجارية:

نشأت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين تركيا و إسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 [1] فكلا الدولتين سعتا إلى تمتين و تعزيز العلاقات الاقتصادية و التجارية بينهما، فإسرائيل رأت في تركيا سوقا لمنتوجاتها، أما تركيا اعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي ففي فترة الخمسينات من القرن العشرين تجلى واضحا ـدى اهتمام المسئولين في إسرائيل و تركيا بتعزيز العلاقات بينها خاصة في المجالين الاقتصادي و التجاري، حيث تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين عام 1950 من أجل تسهيل علاقاتهما التجارية و إزالة القيود أمام تدفق السلع و إيجاد آلية لتسوية النزاعات التجارية بينهما، فمن بين أهم الصادرات التركية اتجاه إسرائيل: القطن، القمح، الزيت، الحبوب الجافة، و من بين الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا المنتوجات الصناعية، و المواد الاستهلاكية، و قد زاد حجم التبادل التجاري بي البلدين من 13 مليون ليرة تركية أي ما يقارب 4,65 مليون دولار عام 1952 [2] إلى 65 مليون ليرة تركية أي ما يقارب 23.2 مليون دولار عام 1953 و في عام 1955، صدرت تركيا إلى إسرائيل 50 ألف طن من القمح، واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة تركية أي ما يقارب 311.2 ألف دولار.

- في عام 1960 [3] تحسنت التبادلات التجارية بين البلدين حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، و بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار و في عام 1970 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 2.6 مليون دولار، و بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 3.7 مليون دولار، و ازدادت التجارة بين البلدين إلى ما يقارب 54 مليون دولار، و في الثمانينات من القرن العشرين ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا و إسرائيل للعامين 1987 – 1988 بنسبة 47% أي أنها ازدادت من 61.367 مليون دولار عام 1987 إلى 90.635

[1]- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق، ص 54.
[2]- المرجع نفسه، ص 54- 55.
[3]- رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص 26.

مليون دولار عام 1988، كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من 4 شركات في 1984 إلى 9 شركات عام 1988.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية.منذ نهاية الحرب الباردة.

أ- العلاقات السياسية الدبلوماسية:

بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفييتي السابق و مع الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات عام 1988 و اندلاع حرب الخليج الثانية، و بدأ محادثات السلام العربية- الإسرائيلية في مدريد* 1991 و توقيع اتفاقية ** أوسلو 1993، اتبعت تركيا سياسة متزنة بين العرب و إسرائيل، فبعد الاعتراف بدولة فلسطين عام 1988 جرى رفع التمثيل الدبلوماسي بين تركيا و إسرائيل إلى مستوى السفراء عام 1991، و عبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين الإسرائليين و الأتراك عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الإسرائيلية، منها الزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي عيزار وايزمن Ezeraweizman لأنقرة عام 1994 و حضوره احتفالات إحياء الذكرى الـ 500 سنة على قدوم اليهود إلى تركيا، و خلال هذه الزيارة قال الرئيس عيزار وايزمن "أن إسرائيل لم تنسى ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة سنة بعد ما طردوا من أوربا و اضطهدوا".

- تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز Shimon peres في نفس العام و من الجانب التركي زيارة رئيسة الوزراء التركية تاسنواتشيلرTansuchller، 1994 و الزيارة التي قام بها الرئيس التركي سليمان

*- مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا عام 1991 و يشمل مفاوضات ثنائية بين إسرائيل و كل من سوريا، لبنان، الأردن، و فلسطين، و كانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) و إسرائيل و أخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

**- اتفاق سلام وقعته إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993 بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، و سمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية.

ديميريك Suleyna Demirel إلى إسرائيل عام 1996، و قد أفضت هذه الزيارة لإبرام عدة اتفاقيات بين البلدين و مهدت لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في 23 فيفري 1996 [1]، و من ثم أصبحت الزيارات الرسمية العلنية بين البلدين اعتيادية، و على جميع المستويات، لكن بعد انتخابات نجم الدين أربكان NecemettinArbakan رئيسا لوزراء تركيا عام 1996، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية بعضا من التوتر ذلك بسبب الشعارات التي نادى بها أربكان خلال عمليته الانتخابية لتحرير القدس، و إلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل بالإضافة إلى توجيه انتقادات لاذغة للساسة الأتراك الذين يؤيدون إقامة علاقات قوية مع إسرائيل و على رأسهم الرئيس التركي توغورتأوزال Turgut Ozal، كما قام أربكان بزيارة العديد من العواصم العربية و الإسلامية كإيران، القاهرة، طرابلس من أجل تمتين علاقة تركيا بالعالمين العربي و الإسلامي، و رفض لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي دفيد ليفي David Levy أثناء زيارته لتركيا عام 1997، لكن تمت الإطاحة به بضغط من المؤسسة العسكرية، و تم تعيين مسعود يلماز Mesut Yilmaz الذي ينتمي إلى حزب الوطن العلماني، ذاك لأن الحزب الإسلامي في تركيا يشكل خطر على العلمانية، و لهذا تعد علاقة تركيا بإسرائيل جزءا من مفردات العلمانية الديمقراطية التي يتبناها الجيش التركي في مواجهة التيار الإسلامي.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 نتيجة الزيارة التي قام بها أرييل شارون Ariel Sharon إلى باحة المسجد الأقصى، تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب الموقف التركي من ممارسات القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني و تصويتها في 20 أكتوبر لصالح القرار الأممي الذي يدين استعمال إسرائيل للقوة المفرطة ـ المدنيين الفلسطينيين، إلا أن تركيا كانت تحاول تجنب تردي علاقاتها مع إسرائيل و هو ما يفسر سبب رفضها لمحاولة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة الدوحة بقطر في نوفمبر 2000 تمرير قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كما صوتت لصالح إلغاء فقرة نافذة لإسرائيل من بيان المؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة ضد العنصرية في سبتمبر

[1]– مصطفى طلاس.: التعاون التركي – الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد 1، 2007، ص 40– 41.

2001 و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تطورت العلاقات الدبلوماسية و السياسية بين تركيا و إسرائيل بشكل غير مسبوق، فكلتا الدولتين مهددتين من قبل الإسلام الراديكالي وبعض القوى الإقليمية المؤيدة له لا سيما سوريا و إيران، حيث أصبح الإرهاب محور انشغالات صناع القرار في تركيا و إسرائيل، و تم توحيد الجهود لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب[1].

ب- العلاقات العسكرية و الأمنية

في الفترة الممتدة بين عامي 1991 و 1993 سمحت تركيا لإسرائيل باستثناء محطات للتجسس الأمني و ستخباراتي على الدول المجاورة، خاصة سوريا و العراق و إيران، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسئولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية و تعزيز قدرتهم العسكرية[2].

دخلت العلاقات العسكرية بين تركيا و إسرائيل مرحلة جديدة بعد عقد الاتفاق العسكري * في 23 فيفري 1996 و الذي جاء ليعكس الرغبة المتزايدة لدى الدولتين في تعزيز علاقاتهما على نحو يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا و يزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على الدول العربية في مفاوضات السلام و قد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها

- إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين بهدف إقامة آلية مشتركة لمواجهة الأخطار المهددة لأمنها.
- بموجب هذا الاتفاق تزود إسرائيل تركيا بمعلومات و صور الأقمار الصناعية الإسرائيلية و أجهزة التنصت و التجسس الإلكترونية لتكون بتصرف الجيش التركي في مواجهة متمردي حزب العمال الكردستاني في جبال الأناضول و شمالي العراق.

---

[1]- محسن صالح (محرر): تركيا و القضية الفلسطينية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشمارات، 2010، ص 18.

2- مراد غول: العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2010- 2011، ص 286.

*- هناك اختلاف بين التعاون العسكري و التعاون الدفاعي الإستراتيجي فالأخير يتضمن تنسيق في الخطط و التحركات العسكرية، لكن التعاون العسكري المكثف يتضمن في الوقت نفسه دلالات إستراتيجية و هو ما ينطبق على اتفاق التعاون التركي- الإسرائيلي الموقع سنة 1996.

أعلنت تركيا بأنها سوف تنفق 150 مليار دولار على مدى السنوات 25 القادمة (منذ عقد الاتفاق) إصلاح العسكرية و تحديثها بشكل فعال لمواجهة جميع التهديدات المحتملة لأمنها، و قد أبرمت اتفاقا مع إسرائيل لإنتاج صواريخ " أرض – جو"من طراز Popeye كما قامت تركيا بشراء صواريخ Thon -4 "جو –جو" و شاركت في إنتاج صاروخ Arrow الإسرائيلي المضاد للصواريخ بالإضافة إلى تصنيع مدافع إسرائيلية من طراز جليل Glil و قد أبدت الحكومتين أيضا رغبة في التعاون بينهما في مجال أبحاث الفضاء.

استمرت وتيرة العلاقات العسكرية التركية – سرائيلية بالتطور و التوسع في شق المجالات، فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين طرخان طيان TurhanTayan وزير الدفاع التركي بزيارة إسرائيل عام 1997، و أعقبتها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي تشيفيك بير إلى إسرائيل رافقه و قد يضم 24 عسكريا، و بالمقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي مرد خاي بزيارة تركيا عام 1997، اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز Mesut Yilmaz و مع قادة الجيش التركي، و ترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية إيلان بيران Elan Biran بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري و الأمني بينهما[1]:.

و قد وقع البلدين العديد من الاتفاقيات العسكرية و الأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما، كاتفاق تقدير المخاطر 1997، الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين و على ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع، و رؤساء الأركان، إلى جانب الاتفاقية التي تنص بالسماح و الدعم التركي لعناصر الموساد الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا و العراق و إيران، انطلاقا من راضي التركية، و قد أسهم التعاون في هذا المجال في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني "عبدالله أوجلان" عام 1999.

3-داليا إسماعيل محمد: المياه و العلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة و نمط العلاقات العربية التركية، القاهرة، مكتبة مدلولي، ط1، 2006، ص 109.

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استمر التعاون التركي الإسرائيلي، حيث عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين منها القيام بعمليات تحديث 170 دبابة تركية و تزويد تركيا بصواريخ "جو- جو"، كما تم إجراء العديد من التدريبات بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، و تم التحضير للمناورات البحرية الثلاثية المعروفة باسم "عروس البحر" بين القوات البحرية التركية، الإسرائيلية و الأمريكية، و في نفس الوقت بدأت مناورات عسكرية سلاحية الجو الأمريكي – التركي و الإسرائيلي، و قد استخدمت في هذه المناورات أنظمة " أكمي" إسرائيلية الصنع القادرة على بث الصورة الجوية مباشرة إلى غرفة القيادة بالإضافة إلى إنشاء مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي و هو المشروع الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية[1].

ج- العلاقات الاقتصادية و التجارية:

خلال فترة التسعينات من القرن العشرين قطعت تركيا و إسرائيل شوطا كبيرا في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية و تجارية و قيام مشاريع مشتركة بينهما في جميع مجالات التعاون الاقتصادي و تأمل تركيا من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم تكاليف العمليات العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، كما تطمح إسرائيل بالتغلغل اقتصاديا في جمهوريات آسيا الوسطى و القيام باستثمارات ضخمة هناك.

يعتبر قطاع السياحة المجال الأكثر بروزا في العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية حيث تم توقيع اتفاق التعاون السياحي بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا عام 1992، و على إثر هذا خصص التلفزيون الإسرائيلي ثلاث قنوات للمحطات التلفزيونية التركية وبذلك بدأ السياح الإسرائليون بالتوافد إلى تركيا، بحيث استقبلت عام 1995 أكثر من 500 ألف سائح.

من أبرز مؤشرات التطور في المجال الاقتصادي و التجاري اتفاق التجارة الحرة بين البلدين عام 1996، و هو ناتج عن إرادة سياسية حقيقية، حيث صادق عليه البرلمان التركي في أفريل عام 1997، و دخل حيز التنفيذ في ماي

[1]- جهاد عودة، المرجع السابق، ص 330.

1997، و هو الاتفاق الذي أدى إلى مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين ليبلغ 500 مليون دولار عام 1996 على أن يبلغ ملياري دولار عام 1999، حيث تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل نقل البضائع و توليد الكهرباء و التصنيع المشترك للأسلحة، كما مهد هذا الاتفاق لرفع الحواجز الأمريكية عن معظم السلع.

و في عام 2000 شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية تطورا حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بينهما.

د- التنسيق التركي الإسرائيلي في ميدان المياه:

- تبرز قضية التعاون المائي التركي – الإسرائيلي كأحد الأوجه الأساسية في تطور العلاقات التركية الإسرائيلية بأبعادها المختلفة، الأمر الذي يعطي قضية المياه فيالعالم العربي و دول الجوار الجغرافي بعدا إستراتيجيا لم تبلغه في أي وقت مضى، حيث تستخدم تركيا المياه سلاحا يعبر عن استثمار جديد لموقعها الجغرافي و ورقة رابحة لمواجهة العراق و سوريا، باعتبار أن 88% من مصادر نهر الفرات و 87% من نهر الدجلة تقع في الأراضي التركية، أما إسرائيل فطالما عانت من مشكلة المياه، فوجدت في تركيا الشريك الإستراتيجي فيما يتعلق بالموارد المائية و نتيجة لإدراك البلدين بأن الموارد المائية تمثل العنصر الحيوي للسياسات الدولية لذا سعت كل من تركيا و إسرائيل إلى توسيع تعاونها في المجال المائي[1].

و لما لمشاريع المياه من أهمية في تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية بداية من مشروع أنابيب السلام الذي يعتبر قمة التعاون في السياسة المائية بين تركيا و إسرائيل، فهو يهدف إلى نقل المياه الفائضة عن الحاجة التركية من نهري سيحان و جيحان إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط و تحديدا سوريا و الأردن و إسرائيل، و قد اقترحه الرئيس

1- عبد العزيز شحادة المنصور: المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جانفي 2000، ص 162.

التركي توغرت أزوال Turgut Ozal عام 1987، و أطلق عليه " أنابيب السلام" لأنه قد يوطد علاقات تركيا بجيرانها العرب و هو يشتمل خطين:

- الخط الغربي الذي يمتد جنوبا عبر سوريا و الأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للملكة العربية السعودية[1].
- الخط الشرقي الذي يقطع سوريا و ينقل المياه إلى شرق السعودية و دول الخليج و العراق، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

و تسعى تركيا من خلال هذا المشروع للحصول على عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنويا، و بهذا تمكن من تغطية حاجاتها من النفط و الغاز، و بمعنى تحويل تركيا إلى دولة مائية كمصطلح مواز بالمعنى و المدلول (دول نفطية)، كما تحاول تركيا من خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة إستراتيجية تركيا على المناطق التي تزودها بالمياه و خلق إمبراطورية تركية جديدة قوامها المياه.

2/ مشروع جنوب الأناضول:

و المعروف اختصارا بمشروع (GAP) Gungdou Anadoly Progesi أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية و لإقليمية في تاريخ تركيا، و ترجع بداية التفكير فيه إلى فترة الثمانينات من القرن العشرين، و ينقسم إلى 13 مشروعا منها سبعة (07) في حوض الفرات و ستة (06) في حوض الدجلة و يشتمل كل مشروع من هذه المشاريع على سدا أو أكثر، إلى جانب العديد من المنشآت و قنوات الري و تضمن المشروع إقامة 22 سد و 19 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة و الفرات[2].

و تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل دخلت على خط مشروع غاب عن طريق تقديم الخبرة التكنولوجية في مجال الزراعة و الري، و على هذا النحو بدأت الزيارة بين البلدين في سبيل ترقية قطاعتيهما الزراعية، حيث قام

[1]- هشام فوزي عبد العزيز: مشروع أنابيب السلام و المواقف العربية منه، مجلة المنارة، مجلد 14، العدد 02، 2008، ص 252.

[2]- داليا إسماعيل محمد، المرجع السابق، ص 139.

ياليمإيريزYalimEretz رئيس مجلس التعاون التركي- الإسرائيلي عام 1992 تلتها زيارة مدير المصادر المائية في وزارة الزراعة الإسرائيلية لتركيا، كما زار الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمن سد أتاتورك في تركيا، و في هذا الصدد صرح السفير الإسرائيلي في تركيا عام 1999 " إن الاقتصاد بين التركي و الإسرائيلي يكمل أحدهما الآخر، فتركيا لديها ما يمكن أن تستهلكه إسرائيل في مقابل حصول الأولى على أشياء تملكها إسرائيل معتبرا تركيا تملك أرض و ماء و إسرائيل لديها تكنولوجيا زراعية متطورة، و تلعب الشركات الإسرائيلية و المراكز الخاصة دورا هاما في المشروع، فهي إلى جانب مساهمتها في التدريب و التأهيل و تدعيم الاستثمارات تسعى لحضور متميز في النشاطات و الفعاليات المتعلقة بالمشروع، و قد حرصت على عرض تقنيات خاصة و مميزة في المعرض الزراعي الدولي "عزور غاب" عام 1999، و برزت في هذا المجال شركتا Tahal و Zinkel أن هاتين الشركتين بالإضافة إلى المركزين الحكوميين الإسرائيليين Cindac و Mashane لم يكونا من الأوائل الشركات الإسرائيلية المستثمرة في المشروع.

ر- **مشروع نهر منخفجات**[1] Mannagat River لذي يرمي إلى تخزين مياه نهر منخفجات و بيعها إلى إسرائيل عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنتقل عبر البحر المتوسط بكميات تقدر بحوالي 250- 400 مليون نتر مكعب سنويا، و يورد الماء حسب التخطيط الإسرائيلي يعن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها 1.8 مليون متر مكعب و هي مصنوعة من البلاستيك حسب تصميم شركة ميدوزا الكندية، ثم يتم جرها في البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في إسرائيل، و يتطلب ذلك إنشاء أصفة بين تركيا و إسرائيل للمياه من تركيا 35 سنتا للمتر المكعب و بالتالي فإن التكلفة الكلية لاستيراد 250 مليون متر مكعب التي تحتاجها إسرائيل سنويا ستصل إلى 87.5 مليون دولار.

1- عبد الناصر سرور: التعاون الإسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2008، ص 190 - 191.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية و الدبلوماسية.

اعتمدت تركيا طوال الحقبة الماضية على سياسة الأحلاف لتحقيق مصالحها الوطنية و القومية متجاهلة دول الجوار العربي و الإسلامي، حيث انضوت تحت لواء حلف بغداد ثم حلف الشمال الأطلسي إلى أن أضحت العلاقات التركية العربية متوترة بسبب تبعية الأتراك لسياسة الولايات المتحدة و إسرائيل، و هو ما عمل على تعزيز العلاقات التركية – الإسرائيلية، لكن الموقف التركي أضحى بعد صعود حزب العدالة و التنمية عام 2002 إلى سده الحكم، بني عن كثير من التحولات.

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

تعتبر زيارة وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول إلى إسرائيل عام 2005 تأكيد على اتزان السياسة التركية الجديدة بقيادة العدالة ة التنمية، و هي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع المستوى منذ وصول الحزب إلى الحكم، و تأتي الزيارة بعد رفض رئيس الحكومة طيب أردوغان استقبال رئيس الحكومة أريل شارون بعد قيام إسرائيل بهجمات شرسة ضد الإسرائليين و هو ماوصفه أردوغان بإرهاب الدولة و اغتيال قيادات كبرى (الشيخ أحمد ياسين و القيادي في حركة حماس الشيخ عبد العزيز الرنتيسي) و مع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سوريا و إسرائيل من جهة و بين الفلسطنيين من جهة أخرى إلى أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت لإعادة ترميم العلاقة بين البلدين[1].

علما أن تركيا تعاطت مع الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005 شكل إيجابي، حيث زار رئيس الوزراء التركي أردوغان إسرائيل في الأول من ماي 2005 في زيارة هي الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة، و أعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين أنقرة و تل أبيب و المشاركة في جهود السلام، و قد استقبل أردوغان

1- محمود سعيد عبد الطاهر: التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإستراتيجية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2005، ص 44.

بحفاوة من قبل إسرائيل، و قال وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم Silvan Shalom إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمية.

- في المقابل قام عبد الله غول وزير الخارجية التركية بزيارة مقر السلطة الفلسطينية فر رام الله في جانفي 2005، و أعرب عن ثقته في أن الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية و قادرة على التقدم نحو السلام، و أكد أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين و إسرائيل، و أن التوصل إلى اتفاق السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: تباين العلاقات التركية الإسرائيلية.

- العلاقات الثنائية بين أنقرة و تل أبيب سرعان ما عادت إلى التوتر عام 2006 بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان، لتجمد حركة العلاقات التركية الإسرائيلية و لتزيد من حدة التوتر بين البلدين، فقد عمت المظاهرات المستنكرة لهذه الحرب في إسطنبول و المدن التركية الأخرى، و طال بالشعب التركي حكومته بضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي حتى و لو استدعى الأمر الخيار العسكري[1].

و على الرغم من ضغط الجيش التركي على الحكومة لتهدئة العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية قبل حرب إسرائيل على لبنان، إلا أن ذلك لم يكن وسيلة مجدية لوقف تحركات الحزب الحاكم للتأييد الفلسطيني و اللبناني[2].

و قد انتقد أردوغان في فيفري 2006 ستخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطنيين بسبب انتخابهم لحماس و فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية و قطاع غزة في 25 جانفي 2006، حيث قررت حكومة حزب العدالة و التنمية دعوة وفد من حماس لزيارة أنقرة في 16 فيفري 2006 على الرغم من وجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية، و قد دافع أردوغان عن استقبال بلاده لوفد حماس و

[1]- محمود سعيد طاهر، المرجع نفسه، ص 44- 45.

[2]- رائد محمود أبو طلق، المرجع السابق، ص 70.

قال أن " أنقرة تسعى لدور أكبر في الشرق الأوسط، مضيف بأن تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، مشددا على خبرة تركيا التاريخية في حكم المنطقة على مدى قرون في ظل الدولة العثمانية، في المقابل طرحت إسرائيل جملة من المبررات لحصارها الذي فرضته على قطاع غزة من بينها تحرير الجندي الأسير جلعاط شاليط الذي أسرته ثلاث فصائل فلسطينية مقاومة في جويلية 2006 و معاقبة حماس على أسره، و رفض إطلاق سراحه طيلة الأعوام الماضية، و بررت إسرائيل حصارها بالرغبة بمنع وصول أسلحة و معدات عسكرية إلى حركات المقاومة، و كان الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار و العمل على كسره سياسيا و معنويا، و قد ندد أردوغان بالحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة مشيرا إلى أن الشعب يواجه مأساة إنسانية[1].

- و اللافت للانتباه أم حجم التعاطف الشعبي مع القضايا العربية و تحديدا القضية الفلسطينية يؤكد مدى توجه الأتراك نحو الحوار العربي و الإسلامي.
- و قد لعبت تركيا من الناحية الأخرى دورا كبيرا في المحادثات غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل من خلال رعايتها المحادثات التي بدأت في ماي 2008قبل أن تعلق في نهاية ديسمبر 2008، حيث تم إجراء خمس جولات من تلك المحادثات في مدينة إسطنبول التركية.

المطلب الثالث: توتر العلاقات التركية الإسرائيلية.

العلاقات التركية – الإسرائيلية عام 2010 كانت ذات طبيعة جديدة في العلاقة الثنائية بين البلدين، بسبب القضايا العربية العالقة أهمها حصار غزة، حيث حمل أردوغان إسرائيل مسئولية العدوان على قطاع غزة، و دعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية، كما حث مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن[2].

[1]–رنا خماش، المرجع السابق، ص 12.

[2]– محمد نور الدين: العلاقات التركية الإسرائيلية– مرحلة جديدة، مجلة الشروق، الدوحة، 2009/01/09، ص 08.

- و لم تكتف الحكومة التركية بذلك، بل أعلنت تجميد الوساطة بين سوريا و إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أردوغان في دمشق في ديسمبر 2008 بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، و أكد أردوغان بعد لقاءه بالرئيس المصري في الأول في يناير 2009 على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار مباشرة و كذلك رفع الحصار و السماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، و أكد أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسئول إسرائيلي إلى أن تصدر عن إسرائيل إشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار في قطاع غزة، و سبب الرفض الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن 1860 موقف إطلاق النار، طالب أردوغان لضرورة منع إسرائيل من دخول مقر الأمم المتحدة.

- و بعد الإعلان عن النار بين الجانبين الإسرائيلي و الفلسطيني ف ي17 جانفي 2009 أشار مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو إلى أن حركة حماس أعلنت وقف إطلاق النار بناء على طلب تركيا، و شدد الرئيس التركي عبد الله غول على ضرورة سعي جميع دول العالم من أجل تأسيس دولة فلسطين قابلة للعيش إلى جانب إسرائيل و قال "أن الهدف بات الآن ضمان أن يصبح وقف إطلاق النار متبادلا و دائما، و أن تنسحب إسرائيل كليا من قطاع غزة"[1].

- و قبل الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية بأيام، أعلم أردوغان أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، و أن الأمر يمثل له و لتركيا أولوية قصوى موضحا أن الجهود تسير في اتجاه إعمار ما دمرته إسرائيل.

- و في 31 ماي 2010 جرى تسيير أسطول الحرية، و رغم أن السلطات الإسرائيلية هددت أفراد الأسطول و توعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة العسكرية، إلا أن ذلك لم يثن المتضامنين الذين أصروا على الوصولإلى

[1]- خالد أبو الحسن: العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر و الاستقرار، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، العدد 49، 2009، ص 68.

غايتهم المنشودة، فباغتت القوة الإسرائيلية تلك السفن و اعترضتها في المياه الدولية، حيث نفذت إنزال حويا و اقتحمت سفينة مرمره، أكبر سفن الأسطول و استخدمت الرصاص، فقتلن تسعة متضامنين يحملون الجنسية التركية[1].

علما أن الأسطول مؤلف من ستة سفن، ثلاث منها للمساعدات و الثلاث الأخرى لنقل المتطوعين لتقديم العون و المساعدات الإنسانية، و جاء أفراد الأسطول من 32 دولة تقريبا، ووصل عددهم أكثر من 700 متضامن معظمهم كانوا على ظهر السفينة التركية مرمره، و سفينة مولتها الكويت و أخرى مولتها الجزائر، و سفن أخرى من اليونان و إيرلندا.

لقد أثارت تلك المجزرة ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي و الشعبي، نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، و طالبت بإجراء تحقيق دولي لا تدع إسرائيل تفلت من العقاب.

إن الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية فجر أزمة حادة في العلاقات بين تركيا و إسرائيل، حيث بادرت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل، كما استدعت خارجيتها السفير الإسرائيلي للاحتجاج على الاعتداء، و دعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن، كما طردت السفير بعدها من أنقرة بعد رفض تل أبيب الاعتذار لتركيا إبان صدور تقرير لجنة بالمر (لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في أحداث أسوطول الحرية)، كما أثار سخط الرأي العام التركي و غضبه، ووجه أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل، حيث وصف حكوماتها بأنها وقحة و عتيرة دنيئا، و حذر إسرائيل صبر أنقرة مؤكدا أنه بقدر ما تكون صداقة تركيا، فإن عدائتها أقوى، و طالبها برفع فوري للحصار المفروض على قطاع غزة الذي تعهد بالاستمرار في دعمه.

كما أكد أوغلو وزير الخارجية التركي، بأن علاقة أنقرة مع تل أبيب مرهونة بقبولها منظمة المؤتمر الإسلامي، شكيل لجنة تحقيق دولية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، و توقع أوغلو بأن تقبل إسرائيل بهذه اللجنة، في المقابل

[1]- رنا خماش، المرجع السابق، ص 11.

رفضت تركيا اللجنة الداخلية الإسرائيلية (لجنة تيركل) التي شكلتها إسرائيل لتقصي الحقائق بشأن الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية مؤكدة أنها لا تثق بنزاهتها.

إلا أن إسرائيل رفضت أي اعتذار لتركيا، حيث أكد نتانياهو أن بلاده، لا يمكنها الاعتذار لأن جنودها اضطروا للدفاع عن أنفسهم للإفلات من عملية ضرب حتى الموت[1].

و في 24 جوان 2010 عين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة خبراء للتحقيق و تقصي الحقائق في دعاوى انتهاكات القانون الدولي في الهجوم الإسرائيلي على إسرائيل (لجنة تايمر) غير أن إسرائيل رفضت التعاون مع اللجنة.

و قال عوفر جندل مانOfer Gendelman المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية: " أن بلاده لا ترى مصداقية للمجلس من الأساس و قال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي Gabi Ashekenazy فقد قال لدى إدلاءه بإفادته أمام اللجنة أنه يتحمل شخصيا المسئولية عن كل العمليات التي نفذها الجيش الإسرائيلي معتبرا عملية اعتراض "أسطول الحرية" عملية مناسبة و صحيحة و أخلاقية.

و بعد اعترافات القيادة الإسرائيلية أمام اللجنة، قال الناطق باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة مارتن تسيركي MARTINE NISIRKI إن اللجنة لا تنوي تحديد المسئولية الجنائية لأفراد معينين، و بدا أنه تراجع لصالح عدم توجيه اتهامات أو تحديد مسئوليات جنائية لأية إسرائليين، و أوضح أن اللجنة ستقدم تقريرا مبدئيا منتصف سبتمبر 2010 على أن تنهي عملها في منتصف فيفري 2011، و هو ما يعني أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتحسن و ستبقى رهينة الموقف رهينة الموقف قبل تلبية الشروط التركية، و النظر إلى ما سيؤول إليه التحقق الدولي[2]

[1]- خالد أبو الحسن،المرجع السابق ، ص 69.

[2]-محمد نور الدين، المرجع السابق، ص 09.

المبحث الثالث: العلاقات العسكرية و الأمنية.

- في محاولة حكومة حزب العدالة و التنمية لإظهار الطابع غير المتشدد، و كسب التأييد العربي لها، خصوصا التأييدين الأوروبي و الأمريكي عملت على توثيق علاقاتها مع إسرائيل و التي اعتبرتها الحكومة التركية السابقة و سارت على نهاها حكومة العدالة و التنمية، بأنها بوابة للوصول للدول العربية، و على هذا الأساس يعتبر المجال العسكري و الأمني من أهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية توثيق علاقاتها مع إسرائيل[1].

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

في عام 2002 وقعت تركيا مع إسرائيل عقدا عسكريا جديدا بقيمة 668 مليون دولار بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها إلى 170 دبابة من طراز أم 60، و استمرت العلاقات بين الطرفين، حيث اشترت في عام 2005م نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار.

و بموجب هذه الاتفاقية حصلت تركيا على 10 محطات أرضية تظم كل واحدة منها 03 أو 04 طائرات بدون طيار، و في 01 ماي 2005 زار رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان إسرائيل و بحث مع المسئولين الإسرائيليين توقيع صفقة عسكرية تصل قيمتها إلى نصف مليار دولار، تنص على تحديث 03 طائرات حربية من طراز أف 4 فانتوم[2]، و في مارس 2006 أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل.

- الصفقة الأولى لبرامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية.
- الصفقة الثانية لأغراض التشويش على الرادارات.

[1]- رائد محمود أبو مطلق المرجع السابق، ص 50.

[2]-محمود صالح (محرر)، المرجع السابق، ص 20.

- و أكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع، و خلال عام 2008 تواصل التعاون العسكري بين البلدين، فقد تعددت زيارات المسئولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير الدفاع أو على مستوى القوات الجوية و البحرية، كما جرت مناورات عسكرية جوية و بحرية مشتركة مع إسرائيل و الو.م.أ و استمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا و إسرائيل بشأن الأكراد و غير ذلك.

هناك عدة عوامل دفعت بتعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا و إسرائيل[1] خلال هذه الفترة كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية و حزب العمال الكردستاني، و هنا شعرت تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية الهامة لرصد المقاتلين الأكراد، و من ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار التي تنتجها إسرائيل و المناظير الليلية و المعلومات الاستخبارية.

غير أن العلاقات التركية الإسرائيلية توترت خلال عام 2009، عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، و بعد إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سوريا للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية أفريل 2009، ووصل التوتر بين تركيا و إسرائيل إلى ذروته مع إعلان تركيا إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات ستر الأناضول في 08 أكتوبر 2009، كان ذلك خسارة لإسرائيل كما لتركيا فهذه الأخيرة واحدة من الدول التي تمثل أحد المستوردين الرئيسيين في العالم للسلاح الإسرائيلي، و لقد عبر قادة الجيش الإسرائيلي عن غضبهم من قرار الحكومة التركية إلغاء مشاركتهم في المناورات العسكرية الموسمية مع قوات حلف الشمال الأطلسي، و طالبوا باتخاذ إجراءات ضد تركيا، غير أن الحكومة العسكرية لم تعمد إلى تصعيد التوتر مع أنقرة، واكتفت بالرد الأمريكي على القرار التركي، بوقف مشاركة كامل قوات الناتو في المناورات[2]، و جدير بالذكر أن سلاح الجو الإسرائيلي هو الأكثر تضررا من توتر العلاقات بين الدولتين و الذي بدأ يبحث عن مناطق تدريب بديلة للمجال الجوي التركي، و لكن رغم التوتر في العلاقة بين أنقرة و تل أبيب

1- أحمد ممدوح: السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل 1996- 2009، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2009، ص 35.

2- محمد صالح (محرر): الجيش الإسرائيلي 2000- 2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشمارات، 2013، ص 26- 27.

فإن الصادرات الدفاعية بينهما لم تتوقف أبدا و هذا ما أكده Aviel Shamayرئيس قسم المساعدات الخارجية فر وزارة الدفاع الإسرائيلية (SIBAT) و هو المسئول عن تعزيز الصادرات الدفاعية لإسرائيل، حيث قال " لم تستمر العلاقات السياسية التي كانت موجودة بين البلدين في السنوات الماضية، لكن إن نظرتم إلى الأرقام، الصادرات الدفاعية الإسرائيلية إلى تركيا لا تشير إلى الصفر[1].

و قد كشفت أوساط عسكرية و أمنية إسرائيلية في نوفمبر 2010 أن حجم التبادل العسكري بين أنقرة و تل أبيب وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار سنة 2010 إلى ما بين 90 حتى 100 مليون دولار في كل سنة من السنوات الثلاثة الأخيرة و هو ما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعوا إلى القلق، و ترى أن تدهور العلاقة بين الدولتين شوش على استكمال صفقة الطائرات من دون طيار التي وقع عليها عام 2004 البالغة 180 مليون دولار، حيث أرسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلا من ثماني طائرات متفق عليها، و بالتالي تطور العلاقات الثنائية بين أنقرة و تل أبيب تجمدت.

[1]-Les liens economiques se developpent en dépite des fluctuations politicsentreIsrael, la turquée, 13 janvier 2016 .
http://www.todaysaman.com/news-321902-economic-tics.grow.despite.political.fluctuations.between.Israel-Turkey-html.

المبحث الرابع: العلاقات الاقتصادية و التجارية.

كان من الطبيعي جدا أن تنمو العلاقات الاقتصادية بين أنقرة و تل أبيب بعد النمو الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية و العسكرية إبان توقيع اتفاق التعاون الإستراتيجي عام 1996، فقد توطدت العلاقات الاقتصادية تبعا للحالة السياسية الراهنة آنذاك من خلال اتفاق اتفاقية التجارة الحرة في جانفي 2000 و سميت باتفاقية التجارة الحرة التركية – الإسرائيلية، و اعتبرت مهمة بالنسبة لإسرائيل لأنها الأولى التي توقعها مع أي بلد آخر ذي أكثرية سكانية من المسلمين.

- كما منحت تلك العلاقات في تسعينات القرن الماضي حياة مستقلة للعلاقات التركية – الإسرائيلية، فازدادت التجارة الثنائية بين البلدين، حيث بلغت تلك المبيعات عام 1987 بمقدار 54 مليون دولار، إلى أن وصلت عام 1996 إلى 450 مليون دولار ثم إلى ملياري دولار عام 2004.

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

في عام 2000 قام رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي إلى إسرائيل، و قد صاحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك، و تعد تركيا الشريك التجاري الأول مع إسرائيل، إذ بلغت إيراداتها من إسرائيل 919 مليون دولار عام 2005 مقارنة بـ 813.500 مليون دولار خلال عام 2004، و بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 1221 مليون دولار عام 2005 بـ 1166.900 مليون دولار في عام 2004، خلال عام 2006 [1] استوردت تركيا من إسرائيل ما قيمته 859.3 مليون دولار و صدرت ما قيمته مليارا و 272 مليون و 700 ألف دولار، و في عام 2007 بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه مليار

[1]– رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق، ص 49.

و 221.9 [1] مليون دولار، كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال نفس الفترة ما مجموعة مليار و 606.9مليون دولار.

- أما عام 2008 بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل حوالي 1.83 مليار دولار.
- كما قامت إسرائيل عام 2004 بتوقيع اتفاقية مياه نهر منخفغات مع تركيا، بحيث تستورد إسرائيل 50 مليون متر مكعب سنويا لمدة 20 بالنسبة للاستثمارات فعلى الرغم من التوترات التي شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية إلا أن هناك أكثر من 250 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا و تبلغ استثماراتها نحو ما يقارب 300 مليون لار و ذلك في العديد من المجالات أأهمها مجالي الصناعة و البنوك، فقد أنشئ مصنع للورق الإسرائيلي في تركيا باسم أحد المزودين الرئيسيين للورق في تركيا و الدول المجاورة،و يضاف إلى ذلك الشراكة التركية الإسرائيلية في مشروع الغاب الزراعي الكبير و الذي تعتمد فيه تركيا على الميزة الزراعية و المساعدة الإسرائيلية[2].

المطلب الثاني: تباين العلاقات التركية الإسرائيلية.

على أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين عامي 2008و 2009، و بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد عام 2009تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا و إسرائيل، فمن خلال مراجعة أرقام الصادرات و الواردات الإسرائيلية لعام 2009، تبين أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا قد بلغت نحو 1.073 مليون دولار مسجلة تراجعا بنسبة بلغت حوالي 33% عن عام 2008، كما تراجعت نسبة الواردات الإسرائيلية من تركيا إلى 1.388 دولار عام 2009مسجلة تراجعا مقداره 24% من عام 2008، كما أكدت إحصائيات تركية ازدياد التبادل التجاري بين إسرائيل و تركيا، على الرغم من التوتر السياسي الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية جراء الاعتداء على سفن أسطول الحرية في ماي 2010، فقد ذكرت مؤسسات الإحصاء

[1]- سمير دنيا نسبيتان: تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص 131.

[2]- سمير ذبيان سبيتان، المرجع نفسه ، ص 132.

التركي[1] Turkishstatisticalinstitute أن صادرات تركيا إلى إسرائيل بلغت حوالي 2.083 مليون دولار سنة 2010، فيما بلغت واردات تركيا من إسرائيل حوالي 1.359,6 مليون دولار عام 2010، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 3.442,6 مليون دولار عام 2010، بمعدل زيادة قدره 32.6%عن عام 2009، أما المعطيات الرسمية الإسرائيلية، فقد أعطت أرقاما أقل من الإحصائيات التركية لحجم التجارة بين البلدين.

أنها تؤكد الاتجاه التصاعدي الذي شهده التبادل التجاري عام 2010، فنذكر أن الصادرات التركية إلى إسرائيل بلغت 1.800,2 مليون دولار بينما بلغت وارداتها من إسرائيل حوالي 1.324,4 مليون دولار، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 3.124,6 مليون دولار بمعدل زيادة قدره 26.3%.

و بعد أزمة أسطول الحرية في ماي 2010 توترت العلاقات التركية – الإسرائيلية بالكامل، فعلى صعيد السياحة بين البلدين، و بسبب تصاعد حدة الغضب في الشارع التركي ضد الساسة الإسرائيليين، مثلت تلك الأزمة ضربة شديدة لحركة تدفق السياح الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن وكلاء السياحة و السفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو 100 ألف سائح كانوا قد قرروا إلغاء عطلتهم الصيفية في تركيا، حيث تعد تركيا الجهة الأولى للسياح الإسرائيليين، و يدر ذلك على اقتصادها نحو 300 مليون دولار سنويا، و ذلك لتوجه نحو 70% من السياح الإسرائيليين إلى مناطق أخرى[2].

و دفعت الأزمة بالحكومة التركية أن تقوم بالإعداد لمشروع قانون سيقرره مجلس النواب التركي، و ذلك بحرمان الإسرائيليين من حق التملك في تركيا، بالمقابل سيمنح بالتملك غير المحدود للسوريين و الإيرانيين أي لحق الأجانب (باستثناء الإسرائيليين و اليونانيين) أن يمتلكوا 99 ألف متر مربع فقط، بينما يمكن للإيرانيين و السوريين و الخليجيين من تملك قدر ما يردون ،و على صعيد آخر قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة بعض الدول العربية بينها لبنان،

2– محمد عبد القادر: الثابت و المتغير في العلاقات التركية– الإسرائيلية، 02 ديسمبر 2015
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/ci2R83.HTM.2015.

[2]– رنا خماش، المرجع السابق، ص 48.

حيث ارتدت تلك الزيارة طابعا سياسيا و اقتصاديا، فقد زار أردوغان في 25 نوفمبر 2010 لبنان و افتتح خلالها عددا من المشاريع التنموية و الاقتصادية في قرى شمال لبنان بالإضافة إلى التوقيع على إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين، فقد قام بتفقد القوات التركية الموجودة مع قوات الأمم المتحدة.

و يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية و الدبلوماسية، إلا أنها تراجعت بعد أزمة أسطول الحرية، حيث تراجعت معدلات التجارة بين البلدين و وصلت إلى أقل مراحلها في تاريخ العلاقات، خصوصا في الجانب السياسي بينها، بالإضافة إلى توقفها تماما ثم تعليقها جراء رفض إسرائيل الاعتذار لتركيا عن حادثة أسطول الحرية.

الشكل رقم (01): تطورات السياحة الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي 2002 – 2010.

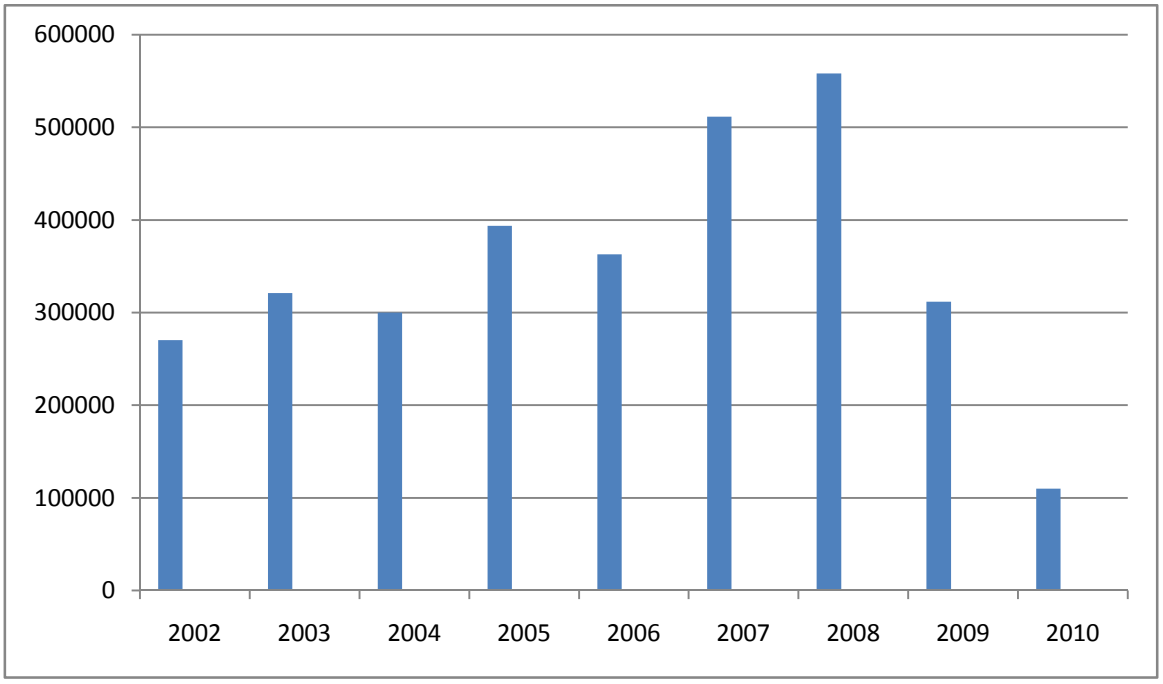

Source :PaulRivlin," Israel's Trade Relations with Turkey: An Update"The Moshe Dayan Center For MiddleEasternAnd African Studies, No:1, M ay 2O11,p 2

تمثل السياحة دور مهم في العلاقات التركية الإسرائيلية، إذ سافر 3298.000 سائح إسرائيلي إلى تركيا بين 1990 و 2004، و هو رقم مؤثر باعتبار أن عدد سكان إسرائيل أقل من 07 ملايين و صرفوا ما يقارب 2.4 مليار دولار، و خلال عام 2008 زار تركيا ما يقارب 558183 سائح إسرائيلي، قبل أن يشهد هذا الرقم انخفاضا كبيرا إثر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة ليصل إلى 311582 سائح عام 2009 و تراجع بشكل حاد بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010 بـ 110000[1].

[1]– محمد عبد القادر، المرجع السابق.

خلاصة:

مع إتباع سياسة تصفير المشاكل لدى السياسة الخارجية التركية مع الدول العربية و المجاورة، حدد نوع من التوازن في العلاقات التركية – الإسرائيلية و العلاقات التركية العربية، إلا أنه و بعد السياسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين واصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى حالة من التوتر، ارتفعت وتيرتها بعد حصار غزة و العدوان الأخير عليها في ديسمبر 2008، و هو ماكان له أثر على الصعيد الشعبي التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية فتأثرت العلاقات سلبا على شتى الأصعدة و خصوصا على قطاع السياحة.

ثم دفعت أزمة أسطول الحرية و مقتل تسعة مواطنين أتراك إلى وصول العلاقات بين أنقرة و تل أبيب إلى بوابة مغلقة، فالأخيرة رفضت الاعتذار لتركيا و دفع تعويضات لأهالي الضحايا الأتراك، الأمر الذي دفع بتركيا للتوجه نحو عمقها الإستراتيجي مجددا و محاولة استغلال الجيوإستراتيجي و الجيوسياسي للتأثير على المنطقة بما يتناسب و مصالح الدولة التركية.

الفصل الثالث:

مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

تمهيد:

في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التركية بدول الجوارا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام2002،وتطبيق تركيا لسياسة جديدة تصفير المشاكل،عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية فتوراً،إذ يرى بعض الباحثين وعلى رأسهم *عيران عويد بأنها أزمة حادة وتحولا قد يؤدي إلى القطيعة ،في حين يرى البعض الآخر وعلى رأسهم الباحث** محمد نور الدين بأنها لا تعدو أن تكون مجرد سوء تفاهم نتج عن ممارسات أزعجت الدبلوماسية التركية، وأعطت لهذه الأخيرة الفرصة بأن تنأى بنفسها عن إسرائيل في ظل حكومة نتانياهو.

فمسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع السيناريوهات ليس بالأمر الهين أو البسيط فغالباً ما يكون مصحوبا بعدم اليقين،إلا أنه ورغم ذالك سيتم طرح عدد من السيناريوهات***[1] والتحديات المستقبلية التي تواجه العلاقة بين البلدين من خلال

*–رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي وسفير إسرائيل الأسبق في الأردن

** –كاتب وباحث لبناني مختص في الشؤون التركية

***–من بين أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الإستشرافية والمستقبلية ،وهذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الإجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات،و السيناريو عبارة عن طريقة تحليلية إحتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر إنطلاقاً من وضعيتها وحالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر وتقسم السيناريوهات إلى ثلاث أنواع.

السيناريو الإتجاهي أو الخطي:وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار الوضع الحالي على تطور ظاهرة محل الدراسة في المستقبل ،وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة،وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي اتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر والمستقبل.

السيناريو الإصلاحي:يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث تربياً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة ،وكل هذا في نهاية المطاف يؤدي إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح في بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

السناريو التحولي الراديكالي:يتم الإعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة،وهي المتغيرات التي تحدث تمزقاً أو قطيعة للظاهرة ويقوم هذا السيناريو على التطورات المفاجئة التي قد تطرأعلى بيئة الظاهرة

مناقشة كافة المتغيرات والظروف التي ستؤدي إلى نمو العلاقة بين البلدين وتطورها لتحالف وثيق أو حدوث توتر في العلاقات

المبحث الأول:سيناريو الوضع القائم

ينطلق هذا لسيناريو من فرضية استمرار الوضع القائم الذي يتسم بتراجع مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية.

انحسار نفوذ المؤسسة العسكرية في تركيا حامية النظام العلماني،والتي كانت دافعا قويا ومهما لتطبيع العلاقة مع إسرائيل،كما أن قرارات المحكمة التي صدرت خلال عام2012 ضد 365 جنرالا وضابطا بعد خطط الانقلابات الفاشلة على حكومة العدالة والتنمية،تمثل نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقة بين العسكريين والحياة السياسية مما أفقد إسرائيل حليفا قويا داخليا في تركيا[1].

أزمة الثقة بين تركيا وإسرائيل تلقي بظلالها على العلاقات بينهما بسبب ما توارد من معلومات حول وقوف إسرائيل وراء تفجيرات حزب العمال الكردستاني التي تزامنت مع العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية، والعمل على تحريك الأكراد للنيل من استقرار تركيا والمساس بأمنها القومي. بالإضافة إلى المعارضة الشعبية التركية لإسرائيل، فقد أدى مقتل تسعة من المواطنين الأتراك على أيدي الكوماندوز الإسرائيليين وقبلها الحرب على غزة –إلى بناء حاجز نفسي كبير، وخلق هوة بين الشارع التركي والإسرائيلي. وهو ما يجعل –من الصعب–على أية حكومة تركية أن تعود بعلاقاتها مع تل أبيب إلى مستواها المتميز، لاسيما حكومة حزب العدالة والتنمية، لأنها جاءت من خارج مؤسسة الحكم التقليدية وتتعامل بحساسية كبيرة مع توجهات الشعب الذي هو سندها الرئيسي فهناك كراهية عامة تجتاح تركيا ضد إسرائيل وبالنظر إلى توجهات الرأي العام التركي، يمكن بسهولة ملاحظة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحظى بأعلى تأييد لدى الأتراك، خاصة بعد مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية

[1]–طارق عبد الجليل:السياسة والعسكر في تركيا:واقع العلاقة ومآلها :مركز الجزيرة للدراسات المجلد 15 ،العدد123 ، 2012، ص4.

طورت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسيات خارجية جديدة للتقارب مع العالمين العربي والإسلامي، ولعل التطورات في مسار القضية الفلسطينية ومواقف قادة حزب العدالة والتنمية ضد إسرائيل زادت من شعبية الحزب لدى المواطنين الأتراك. حيث كشفت استطلاعات الرأي الذي أعدته مؤسسة" تساف "التركية في جانفي 2011 م عن أن 40 % من الأتراك[1] يرون في إسرائيل العدو الأول لتركيا .وهو مؤشر ذو دلالة في سياق تحول الإدراك الشعبي وتأثره باستراتيجيات حزب العدالة والتنمية، كما أن البنية الشعبية الداعمة لحزب العدالة والتنمية هي ذات صبغة إسلامية وأغلب جماهير العدالة والتنمية تدعم التوجهات التركية تجاه تطبيع العلاقات مع البلدان العربية والإسلامية، ولاسيما القضية الفلسطينية، وتقليل حجم العلاقات والتعاون مع إسرائيل، مما يجعل قادة حزب العدالة و التنمية أمام ضغط شعبي كبير.

وما هو متعارف، أن تركيا عرضت على إسرائيل ثلاثة مطالب لإنهاء أزمة أسطول الحرية، وتمت الاستجابة لشرط الاعتذار في شهر مارس 2013 م، ولا يزال النقاش قائما حول مطلب التعويضات، فضلا عن إصرار الحكومة التركية على شرطها الثالث بإزالة الحصار المفروض على قطاع غزة، وفي هذا الصدد، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في فيفري 2014م إنه لأجل إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، طالب الحصول على تعهدات خطية من الجانب الإسرائيلي برفع الحصار عن قطاع غزة2 كشرط لذلك، كما أكد أردوغان خلال مؤتمر صحفي في أنقرة والى جانبه رئيس الوزراء الإسباني" مارينو راخوي "أن المفاوضات مع إسرائيل لتعويض عائلات ضحايا سفينة مرمره، وتطبيع العلاقات بين البلدين حققت تقدما ولكنها لم تنته بعد، وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تقرير لها أن إسرائيل عرضت تعويضات بقيمة20 مليون دولار لعائلات الضحايا والمصابين الأتراك على

[1]–فاتن نصار،تركيا وإسرائيل:محددات المستقبل ،مجلة السياسة الدولية،المجلد 45،العدد182 ،أكتوبر 2010،ص153.

2–طارق عبد الجليل :دبلوماسية أردوغان تأثير الورقة الخارجية في نتائج الإنتخابات التركية،مجلة السياسة الدولية ،مجلد36:العدد2011،185،ص114

متن سفينة مرمره، بينما كان رئيس الوزراء نتنياهو، قد أوصى طاقم مفاوضاته برفع المبلغ إلى23 مليون دولار إذا تطلب الأمر لأجل تطبيع العلاقات مع تركيا في المقابل تتعهد الحكومة التركية بسن قانون يلغي أية دعاوى قضائية ضد جنود وضابط الجيش الإسرائيلي عقب العملية على سفينة مرمره .بينما لا يزال الخلاف قائما حول الشرط الثالث الذي ترفض إسرائيل الالتزام به، وهو توقيع تعهد خطي برفع الحصار عن غزة[1].

وتشير معظم المؤشرات والتصريحات التركية في" مرحلة ما بعد الاعتذار "إلى أن أنقرة ليست في عجلة من أمرها، وأن تحسن العلاقات مع إسرائيل سيستغرق" بعض الوقت"، وتشير الكتابات الرئيسية في صحف تركية عديدة مقربة من الحكومة التركية إلى ضرورة أن يكون التفاؤل حيال مستقبل العلاقات بين البلدين مشوبا بالحذر، لا سيما أن مطلب رفع الحصار عن قطاع غزة مطلب أساسي بالنسبة لتركيا .وثمة تصريحات إسرائيلية تشير إلى أن أي اتفاق مع تركيا لن يفضي إلى إنهاء الحصار البحري على القطاع، في حين أن أزمة العلاقات ارتبطت بالأساس بمحاولة مواطنين أتراك إنهاء هذا الحصار[2].

فقد جاءت مواقف تركيا من نقد السياسات الإسرائيلية في سياق انفتاح تركي تجاه العالم العربي والإسلامي منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى رئاسة الحكومة التركية .وكان من أبرز هذه المؤشرات الرفض التركي للمشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق. حيث اتخذت تركيا موقفا متفقا مع المواقف العربية في رفض تقسيم العراق وضرورة الحفاظ على أراضيه،وقد سعت تركيا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي حتى في قضايا لم تكن طرفا مباشرا فيها،وحافظت على علاقات جيدة مع كل الدول العربية كما استمر التنامي في العلاقات التركية –العربية على

[1]–أردوغان رفع الحصار على غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل،3مارس2014.
http://www,i24 news,tv/ar/ %d8%a3%d8%ae .2016-04-12

[2]–محمود عبد القادر خليل:مابعد الإعتذار :الأبعاد السياسية النصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل،3مارس2014
http//www,cdi-irm.org/book,php ?id:76052&printt:yes.12-04-2016.

الصعيد الاقتصادي وشهد حجم التجارة المتبادل، كما الاستثمارات، نموا ملحوظا ، فقد كشف وزير الاقتصاد التركي الأسبق ظفر تشاغلايان أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ارتفع من 5 مليارات دولار عام 2002م إلى55 مليار دولار عام2012 م، فيما ذهب ربع حجم الصادرات التركية عام 2002 م إلى الدول العربية .كما ارتفع حجم الاستثمار من الدول العربية في تركيا من 5 مليارات دولار عام 2002م إلى 3 مليارات دولار عام2012.[1]

كما أن محاولة تركيا خلال عام 2000 م تكوين اتحاد شرق أوسطي بزعامتها أثار مخاوف إسرائيل ، وظهرت بدايتها بتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقه للتجارة الحرة تضم كلا من سوريا ولبنان والأردن ومنفتحة على البلدان الأخرى يتم خلالها تطبيق قوانين موحدة لتعزيز التكامل،فضلا عن إلغاء التأشيرات بين هذه البلدان لتعزيز التعاون المشترك في جميع القطاعات بينهم[2] .وفي مقابل ذلك، زاد اهتمام إسرائيل بدول البلقان(بلغاريا، رومانيا، وكرواتيا، اليونان وقبرص)، وبالتحديد مع التوتر المتصاعد في العلاقات التركية –الإسرائيلية الذي وصل إلى ذروته في نهاية ماي2010م، مع الاقتحام الإسرائيلي لأسطول الحرية .ولكن الملفت للنظر هو ذلك التطور في العلاقات الإسرائيلية –اليونانية .وهو ما ينسحب أيضا على علاقة إسرائيل وقبرص ،فقد قام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بزيارة" أثينا Athènes ليؤسس لعلاقة جديدة تقوم على التعاون الأمني والاقتصادي .وقد أعقب هذه الزيارة زيارة

[1] –محمد شيخ يوسف:افتتاح الإجتماع التركي العربي الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والإستثمار بدعوات لتفاعل التعاون بين الجانبين10-01-2014.

http://www.alquds,co,uk,/?p:87615.

[2] –أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد:حال الأمة العربية 2010-2011،رياح التغيير ،لبنان ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، ص88-89،2011.

قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان إلى أثينا في جانفي2011 م، التي عكست أيامها الخمسة ولقاءاته الرفيعة (رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ...الخ)حجم التطور الجديد في العلاقات بين الدولتين[1].

هناك أسباب عديدة تفسر التحول الجذري في موقف اليونان تجاه إسرائيل، من بينها تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في أعقاب أحداث أسطول الحرية .فتركيا التي كانت من أوثق حلفاء إسرائيل، كانت عدوا لليونان . وهذا ما دفع النخب الحاكمة في كل من تل أبيب وأثينا إلى استغلال هذه الأحداث لفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما .فقد كان الإسرائيليون يبحثون عن بدائل تعوضهم ما خسروه، جراء تراجع التعاون العسكري الذي كان يربط أنقرة بتل أبيب، لاسيما التدريبات الجوية والتعاون الاستخباري، وعوائد صفقات بيع السلاح وغيره فصغر مساحة إسرائيل، جعلها دائما تلجأ إلى تركيا تحديدا لإجراء التدريبات الجوية الهامة، لاسيما أن القيادة الإسرائيلية في تلك الفترة، كانت تضع خيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية .كأحد الخيارات الرئيسة في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، في حين وجدت اليونان في هذا التطور مناسبة لاستغلال العلاقات مع إسرائيل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بها، وتفاقمت حتى بلغت مستويات خطيرة جدا .وقد أدركت إسرائيل أهمية العلاقات مع أثينا وعوائدها الإستراتيجية على إسرائيل، فأخذت تستغل تراث العداء بين تركيا واليونان عبر التشديد على أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين للوقوف أمام "الأطماع "التركية .وتشهد الباحثة الإسرائيلية" أبيراما غولان " بأن النخب الإسرائيلية حرصت على لفت أنظار المسئولين اليونانيين مرارا إلى ما جاء في كتاب وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو" العمق الإستراتيجي "باعتباره دليل على توجهات أردوغان لبعث الدولة العثمانية في نسختها الحديثة وأدواتها الجديدة، وأن كتاب أوغلو يمثل في الواقع" دليل العثمانيين الجدد" لاستعادة النفوذ القديم .ولا يتردد الإسرائيليون في استغلال الرواسب التاريخية الناجمة عن وقوع اليونان وبقية دول البلقان تحت الحكم العثماني لمئات

[1]–محمد الأرتاؤوط:التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان،مركز الجزيرة للدراسات.2016-04-12
http://studies,aljazeera,net/report/11721820557718,htm.20-07-2011.

السنين .و يعترف السفير الإسرائيلي في بلغاريا" نحجال جالنر "بأن إسرائيل باتت تركز على الإرث التاريخي والثقافي في تحفيز دول البلقان بشكل عام للتعاون معها[1] .

وفي هذا الإطار، يرى الأتراك أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة من دون التوافق مع قبرص الشمالية .إذ عدا عن كون ذلك انتهاكا لحقوق الشطر الشمالي، فإن الشروع به عبر هذه الطريقة من شأنه أن يقوض جهود توحيد الجزيرة .وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان، وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز، وانخرطت العديد من الشركات الأميركية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص .وهو الأمر الذي أزعج الأتراك ، ويثيرونه بشكل مستمر ولم يتم حله إلى الآن ، إلى جانب ذلك عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بأرمينيا وتحريك ملف مذابح الأرمن* تجاه تركيا من خلال مساعدة اللوبي الأرمني في الكونجرس الأمريكي للحصول على اعتراف دولي حول ما تعرض له الأرمن وتحريك باللوبي اليهودي في الكونغرس والإدارة الأمريكية للضغط على تركيا .كما يرتبط هذا السيناريو بملف الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح يحتل الأولوية في برنامج حزب العدالة والتنمية بعد انتصاره في انتخابات3 أكتوبر 2002 م. فقد كان أول نشاط قام به قادة الحزب، هو القيام بجولة أوروبية شملت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتشجيعها على تحديد موعد لبدء مفاوضات العضوية .وبعد إنجاز حكومة العدالة والتنمية العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا، ظهرت إشارات إيجابية من بعض المسؤولين الأوربيين قبل انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في ديسمبر2004م، حول إمكانية تحديد موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا،ومع مطلع عام2005 بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتحسن بعد القرار الأخير لبدء المفاوضات مع تركيا في3 أكتوبر 2005 م.

[1]–علي حسين باكير :أمريكا وتركيا:معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة،مركز الجزيرة للدرسات 2013،ص6.

ومن خلال هذا، يمكن القول بأن تركيا تملك حظوظا كبيرة لتحقيق هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الإصلاحات الهامة لحكومة العدالة والتنمية .كما أن بعض الدول وعليه، الاتحاد الأوروبي أيدت التوجه الجديد للسياسة التركية الرافضة للسلوك الإسرائيلي، وخاصة تجاه حرب غزة، وفي الوقت نفسه فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه تركيا يعتبر مؤثر مما يحد من الدور الإيراني في المنطقة الأمر الذي يساعد تركيا على الاحتفاظ بموقعها كقوة مؤثر فالاتحاد الأوروبي ضد أي خطوة تمنح دوراً مميزاً لإسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد مصالحها فيه و بالتالي ستجد تركيا نفسها مع الاتحاد الأوروبي في حالة قبول عضويتها – في مواجهة إسرائيل، بالإضافة إلى أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيجعلها في غنى عن الدعم الذي تتلقاه من إسرائيل في جميع المجالات، لاسيما في المجالين العسكري و الأمني، حيث ستمنحها التعهدات الدفاعية مصداقية أقوى لقدراتها العسكرية .وهذا سوف يكون له تأثير كبير على البعد الإستراتيجي لعلاقاتها مع إسرائيل، خاصة أن الأتراك كانوا دائما غير مرتاحين لسياسة إسرائيل في مجال تصدير الأسلحة .وهو المجال الحيوي الذي تركز عليه هذه الأخيرة في علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا .فالمؤسسة العسكرية وبعض الأوساط السياسية في إسرائيل غالبا ما يبدون رفضهم الشديد عندما يثار موضوع التقنيات العسكرية الحديثة لتركيا في حين تذهب الدراسات الإسرائيلية المتخصصة إلى أن إسرائيل تنظر إلى عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي بوصفها تعزيز كبير لمجموعة الدول في الاتحاد التي تنتقد إسرائيل وتتبنى وجهات نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا .الأمر الذي جعل أنقرة تتخلى عن الفرضية القائلة أن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي .ولذلك لم تعد الورقة الإسرائيلية ذات جدوى في هذا الإطار.[1]

[1]–لقمان عمر النعيمي :دراسة لمسيرة الإنظمام،دولة الإمارات العربية المتحدة ،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007،ص33.

المبحث الثاني:سيناريو تحسين العلاقات بين البلدين

ينطلق هذا السيناريو على أساس تحسن وتقارب العلاقات التركية الإسرائيلية في حال تعميق الخلافات التركية مع بعض الدول الإقليمية وزيادة حدتها،وتبني تركيا سياسة التسوية السلمية وفق قرارات الشرعية الدولية وتقوية علاقاتها مع إسرائيل وعضويتها مع إسرائيل وعضويتها في حلف الناتو تجعلها أقرب إلى دول "الإعتدال العربي" منها إلى سوريا وإيران ،في ظل علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي،وخاصة إذا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولة الدفع في تطوير العلاقات بين أحلافها[1] الرئيسيين في المنطقة من خلال الضغط على تركيا في أبريل عام2009 من باب المصادفة بل تم اختيار تركيا لمخاطبة العالم الإسلامي بطريقة منهجية مدروسة من قبل الساسة الأمريكان نظريا لتنامي الدور التركي الإقليمي والدولي ،ورسالة إلى الساسة الأتراك بأن تركيا هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فإن المصالح المشتركة بين الدولتين تعني تحسين العلاقات مع الدول الحليفة للولايات المتحدة،وذالك خاصة في ظل تطلعات الإدارة الأمريكية للرئيس أوباما لمساعدة تركيا للغرب في مواجهة النفوذ الإيراني لما تتميز به تركيا من إحترام في العالم الإسلامي ،وكونها مقربة في مذهبها السني من الغالبية العظمى من المسلمين،على عكس إيران التي تختلف مع العديد من الدول العربية في المذهب والسياسة التي ينظر إليها بالشك في المنطقة وبالتالي ستجد تركيا نفسها مع الإتحاد الأوربي في حالة قبول عضويتها قي مواجهة إسرائيل،بالإضافة إلى الإنظمام تركيا للإتحاد الأوربي سيجعلها في غنى عن الدعم التي تتلقاه من إسرائيل في جميع المجالات لاسيما في المجالين العسكري والأمني،حيث ستمنحها التعهدات الدفاعية مصداقية أقوى لقدراتها العسكرية وهذا سوف يكون له تأثير كبير على البعد الإستراتيجي لعلاقاتها مع إسرائيل خاصة أن الأتراك كانوا غير مرتاحين لسياسة إسرائيل في مجال تصدير الأسلحة وهو المجال الحيوي الذي تركز عليه هذه الأخيرة في علاقاتها الإستراتيجية.

[1]–رائد محمود أبو مطلق:المرجع السابق ص101.

في حين تذهب الدراسات الإسرائيلية المتخصصة أن إسرائيل تنظر إلى عضوية تركيا الكاملة في الإتحاد الأوربي بوصفها تعزيز كبير لمجموعة الدول في الإتحاد التي تنتقد إسرائيل وتبني وجهات نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا،الأمر الذي جعل أنقرة تتخلى عن الفرضية القائلة أن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوربية أمام الإنظمام التركي،ولذالك لم تعد الورقة[1] الإسرائيلية ذات جدوى في هذا الإطار .

وتشهد الباحثة الإسرائيلية "أبير ماغولان" بأن النخب الإسرائيلية حرصت على لفت أنضار المسئولين اليونانيين مراراَ إلى ما جاء في كتاب وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو"العمق الإستراتيجي"باعتباره دليل على توجهات أردوغان لبعث الدولة العثمانية في نسختها الحديثة و أدوا الجديدة ،وأن كتاب أوغلو يمثل في الواقع "دليل العثمانيين الجدد" لاستعادة النفوذ القديم ولا يتردد الإسرائيليون في استغلال الرواتب التاريخية الناجمة عن وقوع اليونان وبقية دول البلقان تحت الحكم العثماني لمئات السنين،و يعترف السفير الإسرائيلي في بلغاريا "نححال جالنر"بأن إسرائيل باتت تركز على الإرث التاريخي والثقافي في تحفيز دول البلقان بشكل عام للتعاون معها[2] .

وفي هذا الإطار يرى الأتراك أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة من دون التوافق مع قبرص الشمالية،وتعد عن كون ذالك إنتهاكاَ لحقوق الشطر الشمالي ،فإن الشروع به عبر هذه الطريقة من شأنه أن يفوض جهود التوحيد الجزيرة وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة من الدعم من الإتحاد الأوربي عبر اليونان وبدعم إسرائيل عبر الشركات الأمريكية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص وهو الأمر الذي أزعج الأتراك،ويثيرونه بشكل مستمر ولم يتم حله إلى الآن.

[1]–فاتن نصار :المرجع السابق ص103.

[2]–علي حسين باكير :أمريكا وتركيا معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة،مركز الجزيرة للدراسات:12 يونيو 2013،ص6

وقد عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بأرمينيا وتحريك ملف مذابح الأرمن اتجاه تركيا من خلال مساعدة اللوبي الأرميني في الكونغرس الأمريكي للحصول على اعتراف دولي حول مات عرض له الأرمن ،وتحريك اللوبي اليهودي في الكونغرس والإدارة الأمريكية للضغط على تركيا ،كما يرتبط هذا السيناريو بملف الإتحاد الأوروبي والذي أصبح يحتل الأولوية في برنامج الحكومة التركية،فبعد سنة2002 قامت الحكومة التركية بجولة أوربية شملت غالبية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي لتشجيعها على تحديد موعد لبدء مفاوضات العضوية[1] ،وبعد إنجاز الحكومة التركية العديد من الإصلاحات ،السياسية و الإقتصادية ظهرت إشارات إيجابية من بعض المسؤليين الأوربيين قبل إنعقاد القمة الأوربية في بروكسل في مطلع ديسمبر2004 حول إمكانية تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا،ومع مطلع2005 بدأت العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوربي بالتحسن بعد القرار الأخير لبدء المفاوضات مع تركيا في 3أكتوبر2005.[2]

ومن خلال هذا يمكن القول بأن تركيا تملك حظوظا كبيرة لتحقيق الإنظمام للإتحاد الأوربي خاصة بعد الإصلاحات الهامة لحكومة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان،كما أن بعض الدول ومنه الإتحاد الأوربي أبدت التوجه الجديد لسياسة التركية الرافضة للسلوك الإسرائيلي وخاصة اتجاه حرب غزة ،وفي الوقت نفسه فإن الإتحاد الأوربي يرى أن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه تركيا يعتبر مؤثر مما يحد من الدور الإيراني في المنطقة الأمر الذي يساعد تركيا على الإحتفاظ بموقعها كقوة مؤثرة .

فالإتحاد الأوربي ضد أي خطوة تمنح دور مميز لإسرائيل في الشرق الأوسط خاصة مع تزايد مصالحها فيها.

إن الجالية اليهودية في تركيا والتي تتمتع بنفوذ كبير بسبب ثرائها موقعها البارز في الحياة والتجارة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، وجود اليهود الأتراك في إسرائيل والذين هاجروا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين،

[1]–لقمان عمر النعيمي:تركيا والإتحاد الأروبي:دراسة لمسيرة الإنظمام،دولة الإمارات العربية المتحدة،أبو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007،ص33.

[2]–المرجع نفسه ،ص34.

كل ذلك يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة مع وطنهم الأم .الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى توثيق العلاقات بين الطرفين ،كما شكلت الروابط الاقتصادية واحدة من بواعث استقرار العلاقات التركية – الإسرائيلية، ليس لأهميتها الاقتصادية فقط، وإنما باعتبارها تشكل مؤشراَ بارزاَ وتعطي دلالات رمزية على مدى تقدم وتعمق هذه العلاقات أيضا، فقد تعززت التبادلات التجارية وتعمقت في مرحلة ما بعد حادثة أسطول الحرية عن مرحلة ما قبلها ،ومن المرجح أن يرتفع أكثر واستمرت الإستثمارات الإسرائيلية عبر مئات الشركات في تركيا،واستثمارات شركات تركية في إسرائيل،فعلى سبيل المثال تعتبر شركZorlo holding? ,ني أكبر شركة في تركيا[1] والتي يمتلكها رجل الأعمال زورلو وهي تستثمر في قطاع الطاقة في إسرائيل ،حيث أنها بالشراكة مع شركة أدلتيك الإسرائيلية التي أقامت عدداً من محطات لتوليد الكهرباء في أرجاء إسرائيل خلال فترة القطيعة الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل،مع أن تركيا بادرت في إلغاء بعض الاتفاقيات على الصعيد العسكري إلا أن عقود التسليح الأساسية لم تلغ ومن أهمها تسليم طائرات من دون طيار من طراز هيرون ،كما استمرت مشاريع تطوير وإنتاج الدبابات والطائرات المقاتلة.

فمخاوف الأتراك من دعم إسرائيل لكردستان المستقلة تبددت إلى حد ما بعدما وافقت الولايات المتحدة على السماح بعمل عسكري تركي ضد مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق ،والتي شاركت فيها وبدور كبير ت بدون طيار،زودتها إسرائيل فمن الناحية الإستراتيجية تفكيك العراق وتقسيمه لايخدم المصالح الإسرائيلية ،فالعراق القوي نسبياَ سيشكل توازناَ مضاداَ للتفوق الإستراتيجي الإيراني في المنطقة علاوة على ذلك يتعين على إسرائيل أن تواجه إمكانية قيام كيان سياسي كردي معزول عرضة للتهديد من جانب تركيا ،وسيكون بحاجة إلى النفوذ الإيراني مما يتيح لطهران إقامة ممر ممتد شمال العراق عبر سوريا حليفة إيران والممتد إلى حزب الله الذي ترعاه إيران

[1]–محمد عبد القادر خليل:العلاقات التركية الإسرائيلية في الشرق الأوسط الجديد 20-03-2013.
http://ahram onling,org,eg,/articles,aspx ,serial :990478eid :7058b 14-04-2016

ولبنان[1] حتى إذا لم يتحقق مثل هذا التوقيع فليس لإسرائيل أي مصلحة في تهديد منظومة العلاقات الإستراتيجية المهمة في الدول الإقليمية الكبرى مثل تركيا ،من أجل عقد تحالف مع دولة جديدة وصغيرة وضعيفة.

لدى أنقرة وتل أبيب هدف مشترك في العراق، أي رؤية تطور هذه الدولة واستقرارها لتكون قوية بما يكفي هي مركز ثقل في مواجهة النفوذ الإيراني .

أن قرار حكومة حزب العدالة والتنمية إرسال طائرات وفرق تركية للمشاركة في الحرائق الضخمة التي اندلعت في جبل الكرمل في إسرائيل يعد غريباً لأنه جاء في ذروة الخلاف الإعلامي بين الجانبين بشأن الإعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية واستدعاء الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في تل أبيب وتوجيه إهانة مباشرة له ،عندما تم إجلاسه على كرسي منخفض كما أن موافقة تركيا على السماح للحلف الأطلسي بنشر الردارا المضاد للصواريخ على الأراضي التركية،وبالرغم مما أثاره هذا الإعلان من تخوف إيراني من وجود هذا الرادار القريب منها، إلا أن تركيا حاولت طمأنة إي ا رن بأن هذا الرادار ليس موجه ضدها، لكن الموافقة التركية على نشر هذا الرادار دليل على أن التحالف الاستراتيجي الولايات المتحدة وحلفائها لا يمكن المساس به، ولاسيما أن هذا الرادار يخدم إسرائيل بدرجة مع كبيرة حسب قناعة الرأي العام التركي

فتركيا وإسرائيل دولتان لهما ثقلهما الدولي والإقليمي ولهما أبعاد إستراتيجية خاصة بكل واحدة منهما ،فلا يمكن لأي حدث مهما بلغ أن يتحول بأي دولة منهما اتجاه رد فعل مندفع دون دراسات عميقة وواعية لمدى الخطورة المترتبة على أي انحدار في السياسة بين البلدين،حتى لو أن ما يحكم العلاقة بين البلدين نموذج المصلحة ،فإن تلك المصالح إستراتيجية ولا يمكن أن تتحول العلاقات بصورة سطحية دون أي اعتبارات لكل المكونات الإقليمية

1-فاتن نصار ،المرجع السابق،ص153.

،وتوازنات القوى وعلاقات إسرائيل وارتباطاتها الأمريكية والأوربية التي من الممكن أن تعتبر العامل الأقوى لثبات العلاقة بين إسرائيل وتركيا،فتركيا تنظر لإسرائيل من منظور الولايات المتحدة وأوربا وليس من دولة إسرائيل ذاتها ،وعليه فإن المنطلق السياسي يحكم بضرورة استمرار هذه العلاقة وتطورها تدريجياً بصورة متوازنة على المستوى السياسي والعسكري والإقتصادي بغض النظر عن اتجاهات العمق التركي اتجاه الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث:سيناريو القطيعة بين البلدين

شهدت العلاقات التركية—الإسرائيلية توتراَ وفتوراَ بعد قيام إسرائيل بمجازر جماعية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين عام 2002 وقد وصف رئيس الوزراء التركي وصف أردوغان العملية بإرهاب الدولة.

ومما لا شك فيه أن هناك مساراَ يزداد أكثر وضوحاَ وبشكل تدريجي خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة2002 الذي يهدف إلى عودة تركيا إلى عمقها الإستراتيجي وتصفير مشاكلها مع دول الجوار،بالإضافة إلى إعادة دورها الإقليمي والدولي على الساحة الدولية من خلال مواقفها اتجاه القضية الفلسطينية واحتلال العراق وغيرها من القضايا.

فالعلاقات التركية الإسرائيلية من خلال ما حدث باتت تشكل عبئاَ بين أنقرة وتل أبيب وبات الإبتعاد عن إسرائيل وفق المنطق التركي الجديد أداة لتجاوز الشكوك التاريخية بين العرب والأتراك، كما أن المطالب التركية من إسرائيل لحل الأزمة العالقة بينهما(الإعتذار،تعويض أهالي ضحايا أسطول الحرية ورفع الحصار عن غزة) لن تغير من السياسة المعادية لإسرائيل والتي يقودها التيار الإسلامي بقيادة أردوغان.

لذاك يمكن القول أن الحقبة القريبة الماضية حفلت بالعديد من المتغيرات التي طرأت على العلاقات التركية الإسرائيلية والتي جعلت الأخيرة أقل أهمية للإستراتيجية التركية ،وذلك للأسباب التالية عدة أهمها[1]:

- **فقدان العدو المشترك**

[1]–رائد محمود أبو مطلق،المرجع السابق،ص 103

فمع تطور العلاقات التركية–السورية بشكل إيجابي وسريع، لم تعد أنقرة تنظر إلى دمشق كعدو يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع تل أبيب، وبالتالي فقدت إسرائيل ورقة العدو المشترك الذي كانت تركيا تسعى إلى الإحاطة به عبر تحالف قوي معها[1]

- **تجميد عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي**

إذ أدت تلك السياسة عملياَ إلى التخلي عن فرضية أن التقرب من إسرائيل ، من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي، أو أن يزيد من الضغط الأمريكي على الأوروبيين على الأقل في هذا المجال، ولذلك فقد أصبحت الورقة إسرائيلية غير ذات معنى أو جدوى في ذلك الإطار[2].

- **انخفاض القيمة التكنولوجية للأسلحة إسرائيلية**

لقد تبين للعسكريين الأتراك أن بعض الصفقات العسكرية مع إسرائيل كانت دون مستوى الشروط الموضوعة أو المواصفات المتوقعة، وأن عدداَ من الأسلحة التي تم شراؤها تعاني خللا ، خاصة فيما يتعلق بصفقة طائرات الاستطلاع السابقة.

ومع تحسن الوضع الاقتصادي المحلي التركي أصبح باستطاعة أنقرة الإستعانة عن واردات الأسلحة الإسرائيلية، والبحث عن موردين آخرين وإن كلفها ذلك المزيد من المال[3].

- **التقارب التركي–الإيراني:**

[1]–علي حسين باكير :محددات فهم العلاقة التركية الإسرائيلية،مجلة آراء الإمارات،العدد2014،135،ص77.

[2]– ،المرجع نفسه،ص77.

[3]–المرجع نفسه،ص78.

لقد أبرمت تركيا والبرازيل مع إيران اتفاقاً لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وهو الاتفاق الذي اتهمه الغرب ، بأنه يحتوي شقاً عسكرياً سرياً تسعى من خلاله إيران إلى حيازة القنبلة النووية، والتي تعتبر العدو اللدود لإسرائيل ، وقد أدى ذلك الاتفاق الذي وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وإسرائيل بالخدعة، إلى تعميق هوة الخلاف بين إسرائيل وتركيا[1].

- **تهاوي دور المؤسسة العسكرية التركية:**

أدت التعديلات التي أجريت على الدستور التركي بعد استفتاء12سبتمبر 2010 إلى تعزيز صلاحيات الحكومة، ومكنتها من اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن القومي، كما أنها وضعت حداً لتقليد كان يقضي بأن يكون الأمين العام لمجلس الأمن القومي قائداً عسكري اً .فحسب التعديلات الدستورية الأخيرة أصبح يقف على رأس تلك المؤسسة مدني، يُعين بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية[2].

كما أدت التعديلات على وثيقة الأمن القومي أو ما يعرف ب**الكتاب الأحمر** إلى إلغاء" **برتوكول أماصيا**"، الذي يمنح الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، دون إذن الحكومة، فمن المعروف أن الجيش التركي منح نفسه حق الوصاية على الشعب والحكومة، منذ إعلان قيام الجمهورية التركية بصيغتها العلمانية في العام .1923

قدم أربعة من أكبر قادة الجيش) رئيس هيئة أركان القوات المسلحة وقادة القوا البرية والبحرية والجوية (استقالاتهم احتجاجاً على رفض الحكومة التركية إطلاق سراح الجنرالات والضباط المعتقلين على خلفية تحقيقات في اتهامهم بالتخطيط للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية عام2003 ، ورفضها ترقيتهم بحسب مسارهم الوظيفي المعتاد . فالاستقالات الجماعية" النوعية "في حجمها ، وتوقيتها جاءت بعد احتجاج الجيش على اعتقال مئات من الضباط

[1]–أحمد نوفل:تدعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية،مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان ،الأردن،2010،ص36.
[2]–أحمد نوفل،المرجع نفسه،ص36.

عام 2010 ، لاتهامات بالتورط فيما أطلق عليه اسم" **عملية المطرقة**"، وهي مؤامرة تؤكد الحكومة التركية أن الجيش خطط لها عام2003 لقلب نظام الحكم، وهو ما كشفت عنه التحقيقات مع أكثر من 250 شخصية عسكرية معتقلة ثم كانت قضية خلية" **باليوز**"، التي كانت تخطط لتفجير مساجد وأماكن عبادة وغيرها لنشر العنف في البلاد وإعطاء الجيش مبرراَ للتدخل .لذلك، فإن الخطوة التي أقدمت عليها هيئة أركان الجيش بالاستقالة، ما هي في الواقع سوى شكل رمزي للتعبير عن العجز عن المواجهة مع السلطة المدنية، التي أمست تتحكم بجميع مرافق الدولة بعد أن كانت أداة في يد العسكر[1].

- **عودة تركيا إلى عمقها الإستراتيجي[2]:**

طوت تركيا الكثير من صفحات الماضي، فأنهت حالة العداء مع أرمينيا، وفكت الجمود مع سورية، وأرخت حبل التشدد مع الأكراد في الداخل، وأحدثت نقلة نوعية في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة العربية، وفي منطقة القوقاز، وانطلقت بثقة عالية نحو العالم الإسلامي، وأصبحت لاعباً مؤثراَ وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وعنيت باكراً بالوضع في العراق، وتدخلت إيجاباً في الأزمة بين في الشرق والغرب .وهكذا، أصبحت تركيا حاضرة في كل الأزمات والملفات العالقة في العالم العربي بغداد ودمشق، ونجحت في عقد اتفاق للتعاون الإستراتيجي مع دول منطقة الخليج

فعندما تحررت تركيا من مواجهات الصراع الجغرافي السياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب، بدأت في إثبات وجودها، من خلال" **جغرافيا العولمة**"، حيث ما عاد من الممكن اعتبار تركيا طرفاَ قصياً في إستراتيجية الغرب، وإنما بوصفها دولة في المركز، لها عمقها الإستراتيجي، إذ أن هناك تحول بفعل التغيرات العميقة، التي طالت الخارطة

[1]- المرجع نفسه،ص37.

[2]-علي حسين باكير ،محددات فهم العلاقات التركية الإسرائيلية،المرجع نفسه،ص78.

السياسية الدولية، إلى ميزة ايجابية وفريدة، دفعت علاقة وثيقة بين الموقع الجغرافي للدولة وبين مستقبل قوتها ودورها السياسي .ويبدو أن هذا الوضع وستدفع تركيا للعب دور أهم، إقليمي ودولي، مستقبلا ولعل ذلك ما دفع بإسرائيل مؤخراَ التوجه نحو دول البلقان، كبديل عن تركيا حسب تصريحات ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي، قوله" :**إنه يتوجب على إسرائيل العمل بسرعة فائقة، لمحاولة تعويض ما خسرته إسرائيل من مزايا بتراجع التحالف الاستراتيجي مع تركيا، وعلى رأس ذلك تعزيز العلاقات مع دول البلقان** وهناك مؤشرات إيجابية تجاه تعاون تلك الدول مع إسرائيل، وتضم تلك الدول كلاً من رومانيا التي فتحت مجالها الجوي أمام إسرائيل، وصربيا والجبل الأسود (مونتي نيغرو) ومقدونيا وكرواتيا

- **تأثير القضية الفلسطينية على الشارع التركي:** [1]

فالمتغيرات داخل إسرائيل في سياستها دفعت تجاه البرود في العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، فبعد الانتخابات الإسرائيلية العامة التي أجريت في يناير 2009 ، وأسفرت عن تشكيل حكومة إسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو، لم تدفع باتجاه تحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة ولم توق حصارها للقطاع، بل ت ا زيدت وتيرة بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والاعتداء على المقدسات الدينية الإسلامية، الأمر الذي زاد من حنق الشارع التركي تجاه إسرائيل، ودفع إلى زيادة حالة العداء والكراهية داخل المجتمع التركي.

بالإضافة إلى أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ديسمبر 2008 ، دفع بتركيا إلى إلغاء مناورات نسر الأناضول التي تشارك فيها إسرائيل، وقامت بإجراء مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما، وربط أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزة.

[1]–أحمد نوفل،المرجع السابق،ص38.

ولعل جذور أزمة العلاقات التركية-الإسرائيلية، تمتد إلى أبعد من المواجهة التي حصلت بين رئيس الوزراء التركي أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، أثناء ندوة شاركا فيها في دافوس مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى حيث تبادل أردوغان بيريز عبارات قاسية، رأى فيها العديد من المراقبين خطراً حقيقياً على مستقبل العلاقات الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب .بل شكّل هذا الحادث المذكور سبباً للكشف عن عمق الأزمة الصامتة القائمة بين البلدين ، مما يؤكد بأن القضية الفلسطينية كانت وما ت ا زل ذا تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية.

ولقد حاول الأتراك عبر المؤسسات الأهلية، مثل مؤسسة IHHفك الحصار عن قطاع غزة، فشارك العديد من الأتراك بأسطول الحرية عبر السفينة التركية مرمره، بطاقمهم ومعوناتهم، الأمر الذي ولّد أزمة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات مع إسرائيل بعد مقتل 9 مواطنين أتراك كانوا على متن تلك السفينة، فإسرائيل قامت باقتحام تلك السفينة والاعتداء على أفرادها، مما أحدث شرخاً دموياً في العلاقات التركية-الإسرائيلية .ولقد قام وزير الخارجية أوغلو بتشبيه ذلك الحادث، بأنه بالنسبة للأتراك قد شكّل صدمة نفسية تماماً مثل أحداث 11 سبتمبر بالنسبة للأمريكان، وأضاف أوغلو بأن الشعب التركي قد تلقى الصدمة النفسية من دولة بأكملها وليس مجموعة من إرهابيين.

- **تحولات القضية الكردية[1]**

كانت المتطلبات التركية تجاه الأكراد تقتضي أن تكون علاقات أنقرة الأمنية، والاستخبارية مع تل أبيب قوية، نظراَ لقدرة الأخيرة على المساعدة في هذا الملف بشكل فاعل، لا سيما إذا ما علمنا أن العديد من المعلومات تقاطعت حول دور مفترض لتل أبيب في القبض على المتمرد الكردي الأول عبد الله أوجلان في عملية كوماندوز في

[1]-أحمد نوفل،المرجع نفسه،ص38-39.

العام 1999 وتسليمه إلى السلطات التركية، لكن انفتاح تركيا اليوم على أكراد د الداخل، وعلى أكراد الخارج عبر جيرانها الذين يشاركونها الحساسية الكردية، والتواصل المباشر مع أكراد العراق، أفقدا العامل الإسرائيلي دوره وأهميته

إن هذا العامل يدل دلالة واضحة على مدى عمق الذكاء التركي والوعي السياسي الاستراتيجي لدى قادتها في العمل على تشكيل وجه تركيا الجديد، والعمل على استقلالية هذه الدولة في سياساتها الخارجية، كما يظهر هذا الوعي والذكاء السياسي في قضية الأكراد حيث كيف تترك تركيا لإسرائيل أن تتحكم في هذا الملف وأن تطلب مساعدتها في قضية تخص الأمن الوجودي والقومي لتركيا، وهي المعنية مباشرة في حل هذه القضية، بينما إسرائيل التي تبعد جغرافياً وقومياً عن الأكراد، كيف نسجت علاقات قوية جعلتها ورقة رابحة في الضغط على تركيا وجعلها في حاجة لها على الدوام

لذلك فإن تركيا أخذت بزمام الأمور بنفسها وقد أدركت مدى ضرورة التمتع بالثقة الذاتية، بسياستها وبعلاقاتها وبقدرتها على التحرك بتوازن مرن تستطيع من خلاله أن تكسب الأصدقاء أكثر من الأعداء، وأن تقوم بتسوية المشكلات المحيطة بها بأقل خسارة وتكلفة، ودون أن ترهن ذمتها لأحد ليضغط عليها أو يسوقها لوقائع لا ترغبها، وكم أثر هذا التفكير الإيجابي التركي على صورتها بطريقة فعالة، مما جعل العالم العربي ينظر بأهمية بالغة إلى الدور التركي الضروري، وتدرك تركيا كم من الأهمية ترسيخ العمق العربي والإسلامي لتركيا، وخلق العلاقات الإستراتيجية النابعة من الثقة المتبادلة دون المصلحة فقط[1].

إن المعيار الأساسي لتلك العلاقات هو ما يصب في مصلحة تركيا الداخلية، وهذا ما يعني بالدرجة الأول تجاه الرأي العام الداخلي، ثم الخارجية التي تجتهد تركيا عبر توظيف مكانتها الحضارية والتاريخية، وموقعها الجغرافي في المبادرة لتقديم الخدمات للدول المجاورة، والمبادرة للعمل على إيجاد شركات عربية فاعلة وهامة تمثل بعداً استراتيجيا من خلال

[1]– أحمد نوفل ،المرجع نفسه،ص38.

الاتفاقيات الاقتصادية معها وتسهيل ذلك لوجستياً بينهما، ما زاد ثقة تركيا بنجاح سياستها في العمل على إيجاد التوازن الإقليمي والتحرك في مسار تسوية الخلافات وكسب الأصدقاء لتأمين المحيط الحدودي التركي أولا ، ثم وضع القدم التركية بكل ثبات في المنطقة العربية بكل الطرق والوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية، تمهيد اً من تركيا لفرض نفسها كبديل مرغوب من الأطراف الأخرى عن عدة أطراف إقليمية استمر العرب في الارتباط بهم سواء إسرائيل أو دولية مثل الولايات المتحدة، وهو ما دفع تركيا مؤخراَ إلى طرد السفير الإسرائيلي أوت2011 لإدراكها مدى قوتها وقيمتها أمام تعنت إسرائيل ومدى حاجة الدول العربية لها في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية.[1]

[1]–المرجع نفسه،ص39.

خلاصة

يمكن القول إن" عملية التطبيع "بين البلدين إما على الصعيد السياسي أو العسكري قد تكون طويلة وشاقة، وكما قال سامي كوهين في صحيفة مليت التركية ففي الوقت الذي لن تهرول فيه أنقرة باتجاه إسرائيل، فإن الأخيرة لن تستجيب بسهولة إلى المطالب التركية الخاصة برفع الحصار عن قطاع غزة ، وهو ما أكد عليه أيضا الكاتب التركي المعروف إبراهيم كالين – كبير مستشاري رئيس وزراء تركيا — حين أشار في مقال نشرته جريدة زمان التركية) النسخة الإنجليزية (إلى ضرورة أن يكون التفاؤل بشأن مستقبل العلاقات التركية— الإسرائيلية مشوب بكثير من الحذر

خـــــاتـــمـــة

خاتمة

في ضوء المتغيرات التي تشهدها المنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي حرصت تركيا على إستراتيجية التحالف مع إسرائيل واتسمت نظرة تركيا تجاه إسرائيل بوصفها الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه انطلاقاً من سياستها وتوجهاتها والاختلاف في الرؤية في علاقاتها مع إسرائيل من جانب ومع العرب من جانب آخر. فقد حرصت على عدم تخليها عن قضية العرب الكبرى وهي القضية الفلسطينية. رغم أن هذا الموقف قد يسبب لها نوعاً من القلق والتصادم مع إسرائيل، ومثال ذلك موقف تركيا من حصار غزة، وإصرارها على تقديم المساعدات، وعرض قضيتها في المحافل الدولية، وبالمقابل تحملت تركيا أعباء هذا الموقف وتجسد عملياً بالاعتداء الإسرائيلي على قافلة المساعدات وأسطول الحرية.

مع أن هذا لا ينفي التخوف التركي من تفاقم القدرة العسكرية لبعض الدول العربية ومنها سوريا، وهذا سيزيد من دورها الإقليمي في المنطقة، فأظهرت العلاقات التركية–الإسرائيلية حرصاً على مصالح الطرفين، وحاولت إسرائيل إظهار حرصها على المصالح التركية، فسعت إلى تقديم الدعم المالي والتقني والعسكري، فإسرائيل دائماً تعتبر أن أي تحالف مع تركيا يخدم موقفها في المنطقة.

كما أن قيام التعاون الإستراتيجي التركي–الإسرائيلي قد يشكل تهديداً للأمن القومي العربي، لأنه يشكل دعامة لأمن المنطقة، بما يخدم المصالح المشتركة بينهما، وهما أكبر قوسين خارج النسق العربي، وأن تعاونهما سيمنع من ظهور قوة عربية في المنطقة تمارس سياسة مهددة لأمن كل منهما، بل إن في مقدور الدولتين أن تعملا على إحداث الانقسامات وتشتيت القدرات العربية، في ظل سعي تركيا من أجل أن تضمن لنفسها مكاناً جيداً في الخريطة الجديدة للمنطقة، وفي مخطط النظام الشرق أوسطي المقترح وببعد اقتصادي وسياسي وأمني نشط.

وبهذا باتت تركيا لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط بشكل جلي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، وذلك وفق التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الإستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية

والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار العربي، وركزت على علاقات إستراتيجية متطورة مع إسرائيل المتقدمة تكنولوجياً وعسكرياً، وذلك من أجل الاستفادة من هذه الميزة، واستغلال العلاقات الإسرائيلية بما يخدم المصالح التركية في المنطقة.

فتركيا تسعى إلى لعب دور أساسي في سياستها الخارجية من خلال الحفاظ على علاقاتها بإسرائيل من جهة وتقوية علاقاتها بدول الجوار من جهة أخرى ،فالإندفاع التركي الجديد باتجاه القضايا العربية والرق الأوسط لا يعني على الخيار الغربي أو الإندماج في الخيار الئرقي ،فالسياسة التركية الجديدة تسعى لتعزيز مكانتها من خلال القيام بدور محوري وأساسي لإنجاز السلام والإسهام في حل النزاعات وتحقيق الإستقرار الإقليمي ،وهذا الدور الإقليمي الفاعل يتطلب أن تكون أنقرة على علاقة جيدة بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل،وقطع العلاقة معها يعني إلغاء تركيا لدورها بنفسها ،وفقدانها جانباً مهماً من التأثير والنفوذ الإقليمي.

فسياسة تركيا الجديدة المتطلعة لدور ريادي في المنطقة هي من أهم الأسباب التي دفعت نحو تغيير سياسة تركيا اتجاه إسرائيل وتقاربها مع الجور العربي والإسلامي،فحسب منهجية وسياسة العمق الإستراتيجي التي رسمها أحمد داوود أوغلو ،فإن تركيا تسعى باتجاه تصفير المشاكل مع دول الجوار،وتعزيز العمق العربي والإسلامي.

فالعلاقة التركية الإسرائيلية ستبقى قائمة في مختلف الظروف،قد تتحسن أحياناً وقد تسؤ أحياناً أخرى،إلا أنها لن تستطيع تدمير مبادئها التي قام عليعا الصعود الإقليمي وهي تصفير المشكلات مع دول الجوار،كما أنه لا يمكن لتركيا السكوت عما تفعله إسرائيل بحق الفلسطينيين.

الملاحق

خريطة تمثل الموقع الجغرافي لتركيا

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة الممتدة ما بين1996-2001[1]

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (بالمليار دولار)
1996	167	240	407
1997	192	254	446
1998	234	392	626
1999	283	480	763

[1]-أحمد دياب:تركيا وإسرائيل أزمة عابرة أم منافسة قادمة،مجلة السياسة الدولية،مجلد39 ،عدد158،2014،ص168.

2000	298	585	883
2001	503	622	1125

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل2002–2010[1].

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة(الرقم بالمليار دولار)
2002	383.1	813.7	1.196.8
2003	470.3	951.5	1.421.8
2004	813.5	1.166.9	1.980.4
2005	903.2	.1.221	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1.195.8	1.606.9	2.802.7
2008	1.609.9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4

[1]–أحمد دياب:المرجع نفسه،ص169.

2010	1.3مليار دولار	1.8مليار دولار	2.11مليار دولار

عدد السياح و الوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة من2002-2010[1]

السنة	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
العدد	270.262	321.096	299.944	393.805	362.791
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
العدد	511.535	558.183	311.582	110.000	

عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الفترة2002-2010[2]

السنة	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
العدد	11.956	13.068	13.784	15.699	15.653
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
العدد	14.229	17.252	14.252	6.900	

[1]-أحمد دياب :المرجع نفسه،ص169-170.

[2]-المرجع نفسه،ص171

قائمة المراجع

الكتب:

1-أحمد داوود أوغلو: : **العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد ثلجي و قارة عبد الجليل، الدوحة الدار العربية للعلوم، ط2، 2011.

2-أحمد عبد العزيز محمود: **تركيا في القرن العشرين**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011.

3-أحمد ممدوح: السياسة **الخارجية التركية اتجاه إسرائيل 1996– 2009**، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2009.

4-أحمد نوري: **العلاقات التركية الروسية: دراسة الصراع و التعاون**، الأردن، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، 2011.

5-أحمد نوفل:**تدعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية**،مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان ،الأردن،2010.

6-أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد:**حال الأمة العربية 2010–2011**،**رياح التغيير** ،لبنان ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2011.

7-جلال عبد الله معوض: **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998.

8-داليا إسماعيل محمد: **المياه و العلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه علىطبيعة و نمط العلاقات العربية التركية**، القاهرة، مكتبة مدلولي، ط1، 2006.

قائمة المراجع

9-رانير هيرمان: **تركيا بين الدولة الدينية و الدولة المدنية الصراع الثقافي في تركي**، ترجمة: علال عادل، مركز المحروسة للنشر و الخدمات و المعلومات، ط1، 2012.

10-سمير دنيا نسبيتان: **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر و التوزيع، ط1، 2012.

11-عبد العزيز شحادة المنصور: **المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا، لبنان**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جانفي 2000.

12-عبد الله تركماني: **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، دار تحوش العربية تؤسن، ط1، 2010.

13-علي جلال معوض: **الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز القومي للدراسات، الشرق الأوسط.

14-علي حسين باكير: **تركيا: الدولة و المجتمع المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي**: الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008.

15-علي حسين باكير:**أمريكا وتركيا:معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة**،مركز الجزيرة للدرسات 2013.

16-عماد الضميري: **تركيا و الشرق الأوسط**،: **مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2002**.

17-لقمان عمر النعيمي :**دراسة لمسيرة الإنظمام**،دولة الإمارات العربية المتحدة ،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.

18-محسن صالح (محرر): **تركيا و القضية الفلسطينية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات، 2010.

19-محمد صالح (محرر): **الجيش الإسرائيلي 2000– 2012**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات، 2013.

20-محمود سعيد عبد الطاهر: **التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإستراتيجية**، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

الدراسات غير المنشورة:

1-رائد محمود أبو مطلق: **العلاقات التركية الإسرائيلية و أثرها على القضيةالفلسطينية، 2002–2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2011.

2-رنا عبد العزيز خماش: **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقةالعربية**، الأردن، عمان، مذكرة دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010.

3-ريز لطيف صادق: **العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية2003- 2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

4-محمد عبد العاطي التلولي: **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، 2002–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

5-مراد غول: **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط،** أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2010- 2011.

الدوريات:

1-أحمد دياب:**تركيا وإسرائيل أزمة عابرة أم منافسة قادمة**،مجلة السياسة الدولية،مجلد39 ،عدد158،،2014

2-توفيق المديني: **السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجيفي الساحة الدولية**، مجلة المستقبل، العدد 3707،2010.

3-جهاد عودة: **التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، المجلد 38، جويلية 2003.

4-حسين طلال مقلد: **تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضويةو الشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

5-خالد أبو الحسن: **العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر و الاستقرار**، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، العدد 49، 2009.

6-طارق عبد الجليل :**دبلوماسية أردوغان تأثير الورقة الخارجية في نتائج الإنتخاباتالتركية**،مجلة السياسة الدولية ،مجلد36،العدد185،2011.

7-طارق عبد الجليل:**السياسة والعسكر في تركيا:واقع العلاقة ومآلها** :مركز الجزيرة للدراسات المجلد 15 ،العدد123 ، 2012.

قائمة المراجع

8-عامر علي راضي العلاق: **دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية و انعكاساتها الدولية،** الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 20، 2003،

9-عبد الناصر سرور: **التعاون الإسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقدالتسعينات،** مجلة لجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2008.

10-علي حسين باكير:**محددات فهم العلاقة التركية الإسرائيلية،**مجلة آراء الإمارات،العدد135،2014.

11-فاتن نصار:**تركياوإسرائيل:محددات المستقبل** مجلة السياسة الدولية،المجلد 45،العدد182 ،أكتوبر 2010.

12-محمد نور الدين: **العلاقات التركية الإسرائيلية– مرحلة جديدة،** مجلة الشروق، الدوحة، 2009/01/09

13-مصطفى طلاس: **التعاون التركي – الإسرائيلي،** مجلة الفكر السياسي، العدد 1، 2007.

14-هشام فوزي عبد العزيز: **مشروع أنابيب السلام و المواقف العربية منه،** مجلة المنارة، مجلد 14، العدد 02، 2008.

المراجع بالفرنسية:

Paul Rivlin:**Israel's Trade Relations withTurkey**: An Update"The Moshe Dayan Center For MiddleEasternAndAfricanStudies, No:1, M ay 2O11

المواقع الإلكترونية:

قائمة المراجع

1-أردوغان رفع الحصار على غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل،3مارس2014.

http://www,i24 news,tv/ar/ %d8%a3%d8%ae.2016-04-12

2-محمد الأرتاؤوط:التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان،مركز الجزيرة للدراسات.2016-04-12

http://studies,aljazeera,net/report/11721820557718,htm.20-07-2011.

3-محمد شيخ يوسف:افتتاح الإجتماع التركي العربي الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والإستثمار بدعوات لتفاعل التعاون بين الجانبين10-01-2014.

http://www.alquds,co,uk,/?p:87615.

4-محمد عبد القادر: الثابت و المتغير في العلاقات التركية- الإسرائيلية، 02 ديسمبر 2015 .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/ci2R83.HTM.2015.

5-محمد عبد القادر خليل:العلاقات التركية الإسرائيلية في الشرق الأوسط الجديد 20-03-2013.

http://ahramonling,org,eg,/articles,aspx ,serial :990478eid :7058b

14-04-2016.

6-محمود عبد القادر خليل:مابعدالإعتذار:الأبعاد السياسية النصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل،3مارس2014

http//www,cdi-irm.org/book,php ?id:76052&printt:yes.12-04-2016.

-7http://www.todaysaman.com/news-321902-economic-

tics.grow.despite.political.fluctuations.between.Israel-Turkey-html

.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

كلمة شكر

إهداء

الخطة

مقدمة.....ص أ-د

الــفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول:محددات السياسة الخارجية التركية.....ص11-20

المبحث الثاني:مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية التركية.....ص21-26

المبحث الثالث:مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.....ص27-37

المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية التركية.....ص38-39

الفصل الثاني:واقع العلاقات التركية الإسرائيلية2002-2010

المبحث الأول :السياق التاريخي لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية.....ص42-55

المبحث الثاني:العلاقات السياسة والدبلوماسية.....ص56-61

المبحث الثالث :العلاقات العسكرية والأمنية.....ص62-64

قائمة المحتويات

المبحث الرابع :العلاقات الإقتصادية والتجارية.....ص65-69

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: سيناريو الوضع القائم.....ص74-81

المبحث الثاني:سيناريو نمو العلاقات وتطورها.....ص82-87

المبحث الثالث:سيناريو القطيعة بين البلدين.....ص88-94

الخاتمة.....ص-97-99

الملاحق.....ص102-100

قائمة المراجع.....ص104-109.